

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et
de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم
التسيير

رقم المذكرة: SGMF69

مذكرة التخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص:
إدارة مالية
الموضوع

القوائم المالية ودورها في تحليل خطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف "

الأستاذ المشرف:
✓ د. تقار عبد الكريم

من إعداد الطلبة:
✓ تسليق سمر
✓ جوزي عبد الحق

دفعة: 2023

السنة الجامعية: 2023_2022





الشكر والتقدير

الحمد لله على احسانه والشكر له على توفيقه وأمنيّاته ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر الى الوالدين العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، واكمال الدراسة الجامعية، كما نتوجه بالشكر الجزيل الى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثنا الدكتور " تقار عبد الكريم " الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفاء حقه، ولتوجهاته العلمية القيمة التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل.

الى كل الأساتذة اللذين كانوا معنا طيلة مسارنا الجامعي، كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير الى كل منساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز وإتمام هذا العمل.

" ربي أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".





الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من علمني الاحترام

إلى من كان دائما يريد أن يراني في هذا المكان

إلى من كان و لا يزال يدعمني

إلى سندي " أبي الغالي " حفظه الله

إلى معنى الحب والحنان

إلى من كانت السبب في وجودي ودعائها سر نجاحي

" أمي الغالية "

إلى إخوتي " إسلام " و " حسام " وأختي الغالية " سارة "

إلى زميلتي " سمر " وكل أصدقائي وكل من نسيهم قلبي ولم ينسأهم قلبي

عبد الحق





الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى من ترعرعت في أحضانها وشربت من كأس حنانها

" أمي الغالية " حفظها الله

الى من تعب كل الأيام لأحيا بسلام

" ابي العزيز " حفظه الله

الى أخي في ديار الغربة " وليد " و زوجته " شهرزاد "

الى سندي اخي " حمزة "

الى اخواتي " لبنى " وهالة "

الى البراعم الصغار

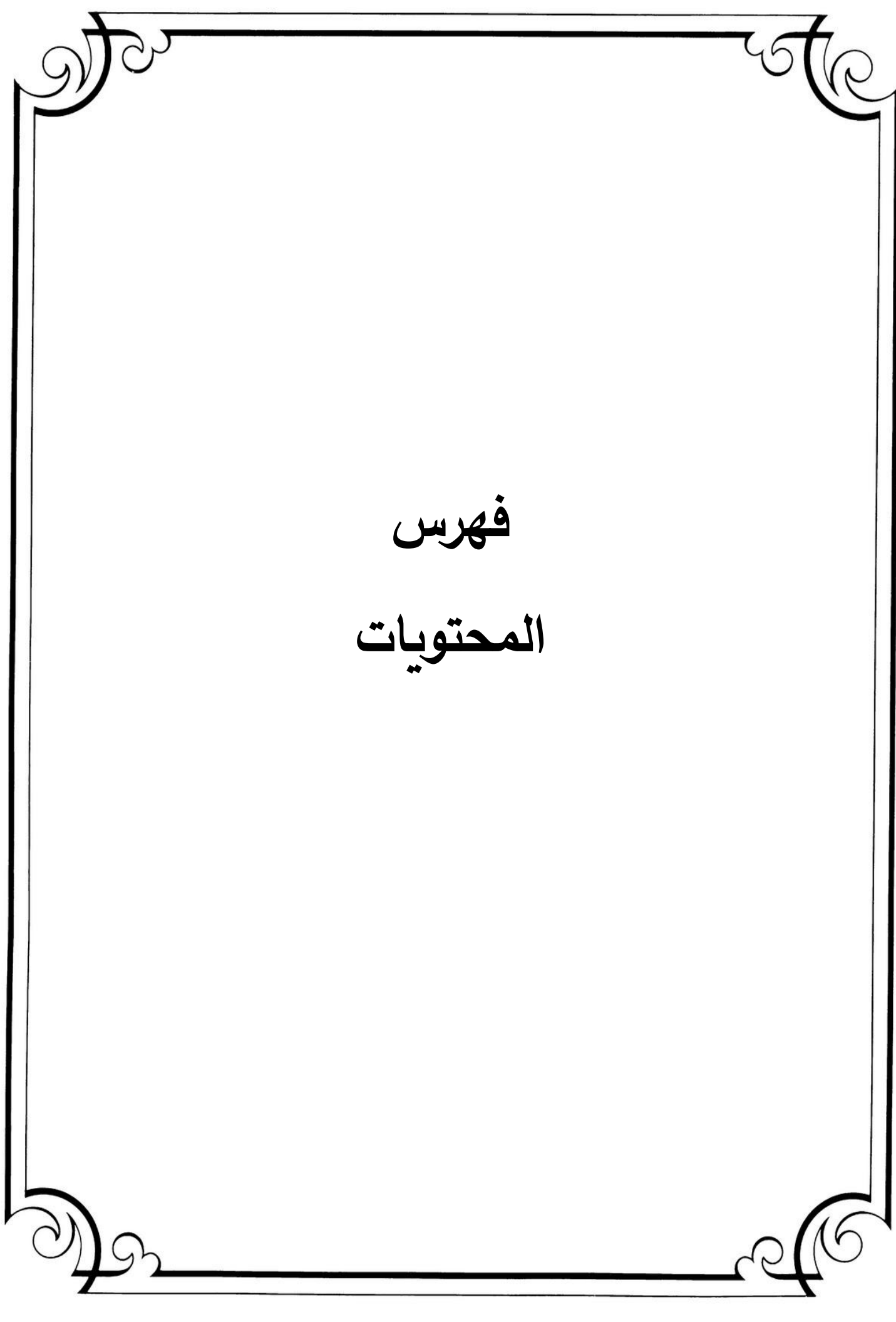
" هبة " و " مايا " والنجوم " محمد اسلام " و " غيث " و " أمير " و " شعيب "

الى زميلي " عبد الحق " وكل أصدقائي

الى صديق الدرب و رفيق القلب و بسمتي الدائمة " اسلام "

سمر





فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسملة
	شكر وتقدير
	اهداء 1
	إهداء 2
VII	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال و الملاحق
XVI	قائمة الرموز والاختصارات
	الملخص
أ - ج	المقدمة
01	الفصل الأول: عرض القوائم المالية
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية
03	المطلب الأول: تعريف ومكونات القوائم المالية
05	المطلب الثاني: أهداف وخصائص القوائم المالية
06	المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية
07	المبحث الثاني: عرض الميزانية المالية وحسابات النتائج
08	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية
11	المطلب الثاني: عرض حسابات النتائج
12	المبحث الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة والملحق
13	المطلب الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة
16	المطلب الثاني: عرض جدول تغير الأموال الخاصة
17	المطلب الثالث: عرض إيضاحات القوائم المالية
19	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

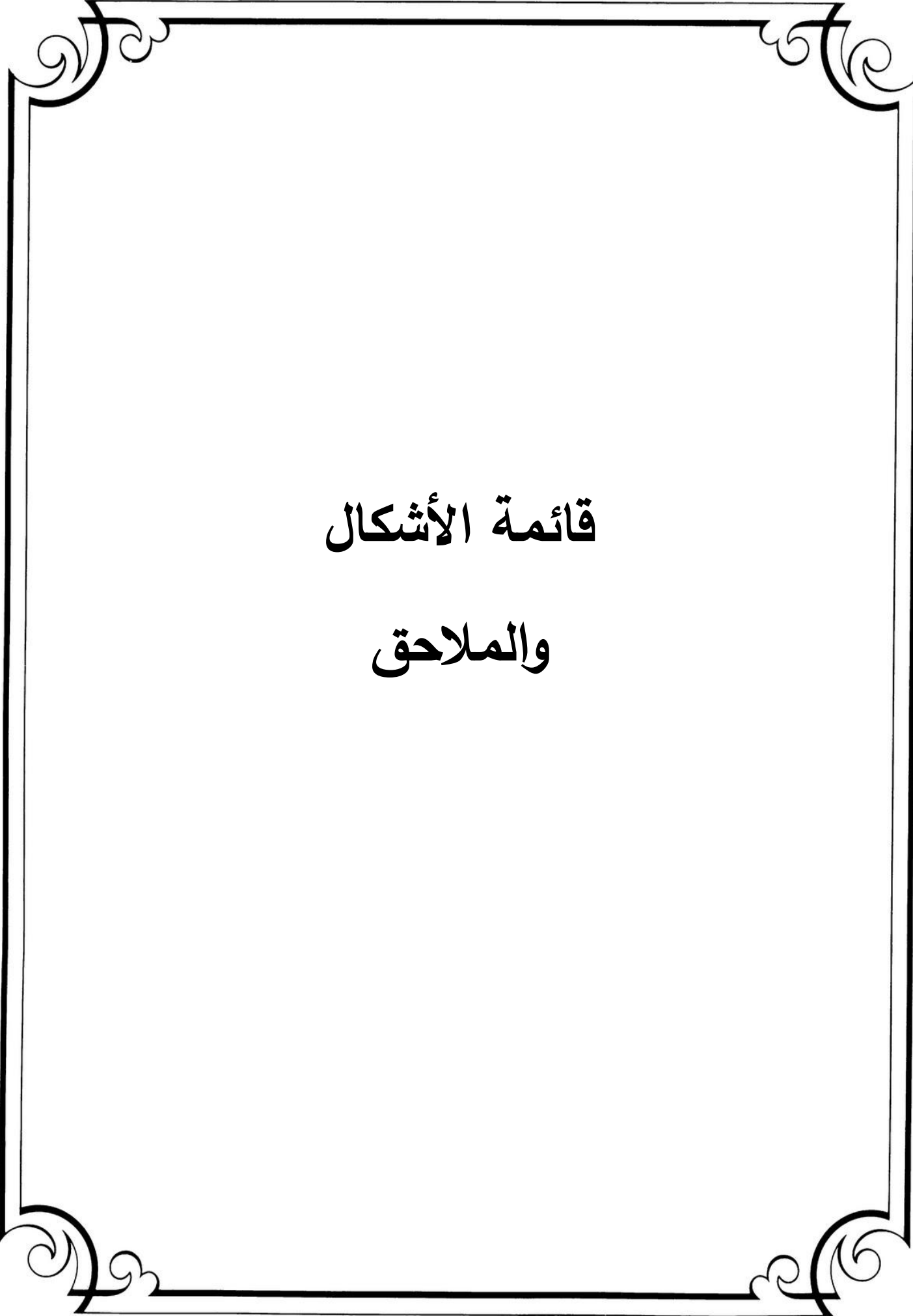
20	الفصل الثاني: الخطر والسيولة
21	تمهيد الفصل
22	المبحث الأول: عموميات حول الخطر
22	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية ومسبباتها
23	المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية
24	المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية وخطواتها
27	المبحث الثاني: عموميات عن السيولة
27	المطلب الأول: تعريف السيولة وأهميتها
28	المطلب الثاني: نظريات إدارة السيولة
29	المطلب الثالث: مكونات السيولة ومصادرها
30	المبحث الثالث: القوائم المالية وخطر السيولة
30	المطلب الأول: الميزانية المالية ودورها في تحليل خطر السيولة
42	المطلب الثاني: حساب النتائج ودوره في تحليل خطر السيولة
44	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة ودوره في تحليل خطر السيولة
48	خلاصة الفصل
49	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"
50	تمهيد الفصل
51	المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة سوناطراك
51	المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك
56	المطلب الثاني: تقديم قسم الاستكشاف "بومرداس"
60	المطلب الثالث: مهام قسم الاستكشاف
60	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية في مؤسسة سوناطراك بواسطة النسب والمؤشرات المالية ودورها في تحليل خطر السيولة
60	المطلب الأول: التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي
73	المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة

فهرس المحتويات

78	المطلب الثالث: النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل خطر السيولة في مؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف
80	خلاصة الفصل
81	الخاتمة
84	قائمة المراجع
90	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

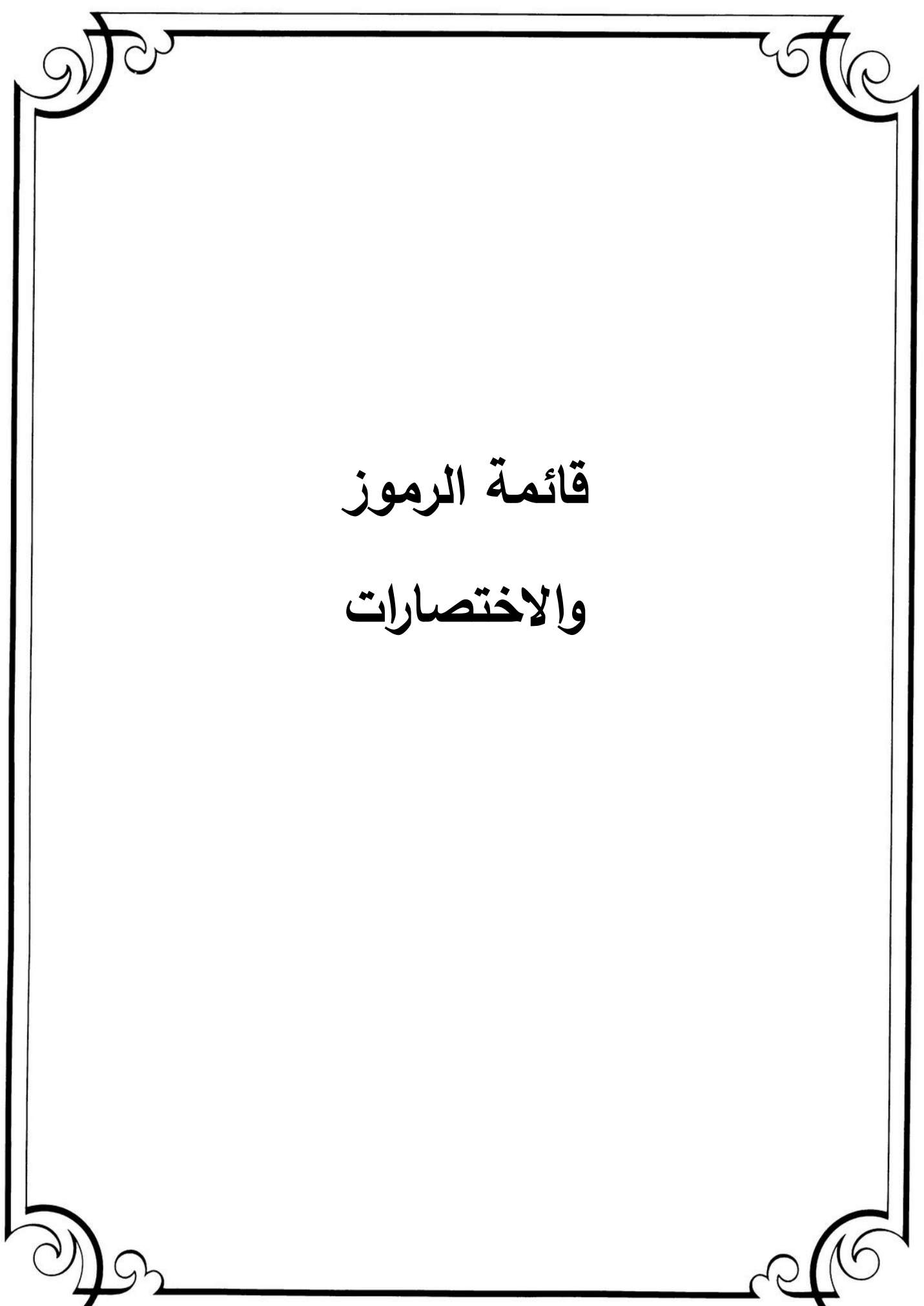
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة	15
2	عوامل تغير رأس المال	32
3	ميزانية الأصول 2020	60
4	ميزانية الخصوم 2020	62
5	ميزانية الأصول 2021	63
6	ميزانية الخصوم 2021	64
7	حساب رأس المال العامل	65
8	حساب احتياج رأس المال	65
9	حساب الخزينة	66
10	حساب نسبة التداول	67
11	حساب نسبة السيولة السريعة	68
12	حساب نسبة السيولة الجاهزة	68
13	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول	69
14	حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول	69
15	حساب نسبة المديونية الكاملة	70
16	حساب نسبة المديونية قصيرة الاجل	70
17	حساب نسبة المديونية طويلة الاجل	71
18	حساب نسبة تمويل الأصول الثابتة	71
19	حساب نسبة التمويل الذاتي	72
20	حساب نسبة الاستقلالية المالية	72
21	حساب نسبة التمويل الدائم	73
22	حساب النتائج 2020-2021	73
23	تدفقات الخزينة 2020-2021	75
24	حساب نسبة التغطية النقدية	77
25	حساب مؤشر النقدية التشغيلية	77



قائمة الأشكال والملاحق

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
31	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	1
31	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	2
55	هيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك	3
59	هيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف	4
79	اقسام شركة سوناطراك	5

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	الميزانية المالية	91
2	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	93
3	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	94
4	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	95
5	جدول تغير الاموال الخاصة	96
6	نماذج عن الملحق	97
7	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك	100
8	الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف	101
9	ميزانية المؤسسة 2020	102
10	ميزانية المؤسسة 2021	104
11	جدول حساب النتائج المؤسسة 2020	106
12	جدول حساب النتائج المؤسسة 2021	107
13	جدول سيولة خزينة المؤسسة 2021-2020	108



قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات

باللغة العربية	باللغة الفرنسية	رقم المختصر
رأس المال العامل	FR	1
احتياجات رأس المال العامل	BFR	2
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	BFRex	3
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	BFRhex	4
الخزينة	TN	5

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة القوائم المالية ودورها في تحليل خطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى بعض الأدبيات المتعلقة بالقوائم المالية ومكوناتها، ومفهوم المخاطر المالية و السيولة بالإضافة إلى أهم المؤشرات المالية المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل خطر السيولة ومدى وقوع المؤسسة في مخاطر العسر المالي بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج وتدفقات الخزينة.

أما في الجانب التطبيقي أجرينا دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف " بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج وتدفقات الخزينة، وقد توصلنا إلى أن مؤسسة سوناطراك بعيدة عن مخاطر السيولة .

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، المخاطر المالية، السيولة، نسب المالية، مؤشرات التوازن المالي.

Résumé:

Cette étude vise à étudier les états financiers et leur rôle dans l'analyse du risque de liquidité dans l'institution économique, où nous avons abordé dans l'aspect théorique une partie de la littérature relative aux états financiers et à leurs composants, et le concept de risques financiers et de liquidité outre les indicateurs financiers les plus importants représentés par les ratios financiers et les indicateurs d'équilibre financier, sur lesquels on peut s'appuyer, il est nécessaire d'analyser le risque de liquidité et l'étendue de l'exposition de l'établissement aux risques de difficultés financières, en fonction du budget, le tableau comptable des résultats et les flux de trésorerie.

Quant au côté appliqué, nous avons mené une étude de cas de la Sonatrach Corporation « Département Exploration » basée sur le budget, le tableau des comptes des résultats et les flux de trésorerie, et nous avons conclu que la Sonatrach Corporation est loin des risques de liquidité.

Mots clés: états financiers, risques financiers, liquidité, ratios de financiers, indicateurs d'équilibre financier.

المقدمة

لا ينفصل نشاط المؤسسات الاقتصادية عن المخاطر المتعلقة بالبيئة التي تنشط فيها، وتختلف هذه المخاطر باختلاف مصادرها وأسبابها، ومن بين المخاطر التي تصاحب نشاط المؤسسات باستمرار، نجد مخاطر مالية، بما في ذلك مخاطر السيولة، فهذه الأخيرة مرتبطة بدورة الاستغلال في المؤسسة، لأنها مرتبطة بالمؤشرات المالية قصيرة الأجل، وعلى وجه الخصوص الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل بمكوناتها المختلفة، والتي تنتج عن النشاط اليومي للمؤسسة، والمتمثلة في عمليات الشراء والبيع التي تعتبر الأكثر تكرارا في المؤسسة.

تخضع مخاطر السيولة كغيرها من المخاطر لعمليات التحليل والدراسة من اجل اكتشافها في وقتها، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهتها ومعالجتها خاصة في ظل ارتباطها بالنشاط اليومي للمؤسسة، لان التأخر في اكتشافها وعدم إعطائها الاهتمام اللازم من حيث المتابعة والمعالجة قد يجعلها تتطور إلى مشاكل مالية أكثر تعقيدا وخطورة، خاصة في حالة استمرار حالات العسر المرتبة عنها، ذلك أن حالات العسر التي تبقى بدون معالجة في الأجل المتوسط والطويل قد تؤدي بالمؤسسة إلى فخ التوقف عن الدفع وبالتالي الإفلاس.

تعتبر المؤشرات المالية المتكونة من النسب والمعادلات المستنبطة من الحالات التوازنية من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها من اجل تحليل إمكانية وقوع المؤسسات في مخاطر السيولة من عدمها، فهذه المؤشرات عن طريق بنود مالية تستخرج من القوائم المالية للمؤسسات والتي تقوم بإعدادها في نهاية الدورة المالية، ومن بين هذه القوائم التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل مخاطر السيولة المالية للمؤسسات يوجد الميزانية وجدول تدفقات الخزينة مع الاستعانة ببنود تنتمي إلى قوائم مالية أخرى خاصة جدول حسابات النتائج.

1. الإشكالية الرئيسية: من خلال ما تقدم يمكن صياغة وطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

كيف تساهم القوائم المالية في تحليل خطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية؟

2. الأسئلة الفرعية: من اجل الإحاطة أكثر بالموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

➤ ما المقصود بالقوائم المالية؟ وفيما تتمثل أهدافها؟

➤ ما المقصود بالمخاطر المالية؟

➤ ما المقصود بالسيولة؟ وفيما تتمثل أهميتها؟

➤ كيف يتم تحليل مخاطر السيولة في مؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"؟

3. **فرضيات البحث:** لمعالجة الموضوع نعتمد على الفرضيات التالية:

➤ القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي وهي تعبر عن وضعية المؤسسة لفترة زمنية معينة وتتجلى أهدافها إلى تقديم المعلومات حول قدرة المؤسسة على تقييم نقاط القوة والضعف ومدى مواجهة التزاماتها.

➤ المخاطر المالية هي الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة التغيرات غير مؤكدة.

➤ السيولة هي توفر النقد عند الحاجة إليه أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتتبعس أهميتها في تقادي خطر الإفلاس ومواجهة الانحرافات غير متوقعة.

➤ يتم تحليل خطر السيولة على مستوى مؤسسة سوناطراك اعتمادا على القوائم المالية.

4. **أسباب اختيار البحث:** يعود سبب اختياري لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية الأخرى الأسباب التالية:

❖ **الأسباب الذاتية:**

➤ ميولي الشخصي للمواضيع المالية، وارتباط الموضوع بالتخصص أساسا (محاسبة، إدارة مالية).

➤ إمكانية البحث والتعمق أكثر في مواضيع تخدم الإدارة المالية، مع إمكانية مواصلة البحث في الموضوع نفسه.

❖ **الأسباب الموضوعية:** تتمثل الأسباب الموضوعية في:

➤ الأهمية الكبيرة التي تحتلها القوائم المالية في المحاسبة.

➤ أهمية الموضوع على الصعيد الوطني والدولي.

5. **أهمية البحث:** تكمن أهمية الدراسة في:

➤ تعتبر القوائم المالية من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقى اهتمام كبيرا في الإدارة المالية في المؤسسة.

➤ تمثل القوائم المالية أداة مهمة لتحليل خطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية.

➤ تعتبر بيانات القوائم المالية بمثابة المدخلات الأساسية من البيانات المالية والمحاسبية خلال تحليل خطر السيولة.

6. **أهداف البحث:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

➤ محاولة التعرف على القوائم المالية من خلال مفهومها ومكوناتها.

➤ محاولة التعرف على مفهوم المخاطر المالية والسيولة.

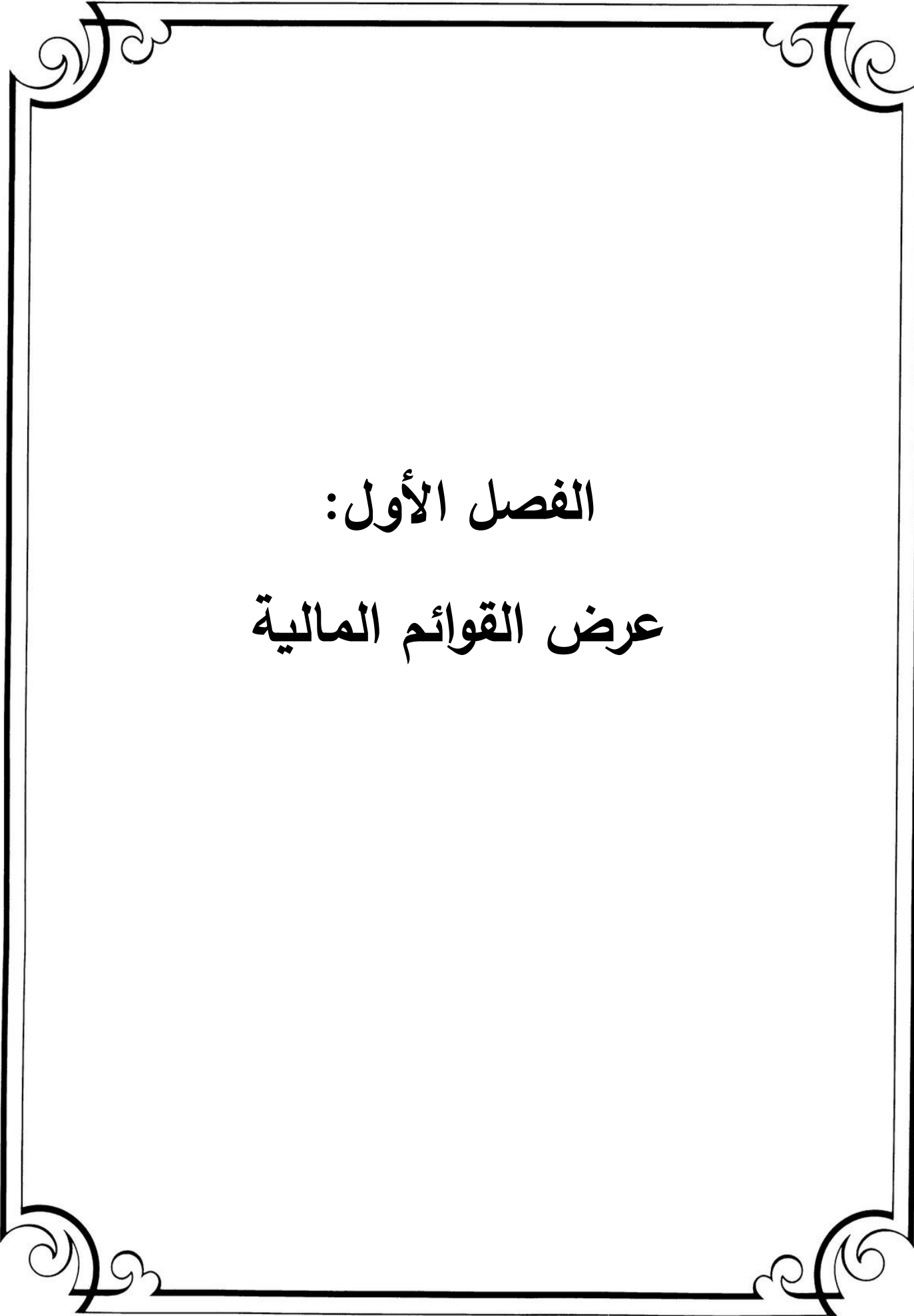
➤ محاولة التعرف على مختلف النسب والمؤشرات المستخدمة في تحليل مخاطر السيولة

7. المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية البحث واختيار الفرضيات تم الاعتماد على منهجين أساسيين وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذين نراهما مناسبين لموضوع بحثنا، حيث تم اعتماد المنهج الأول في الجانب النظري لأنه ملائم لوصف الحقائق وشرح مكونات الموضوع، بينما تم توظيف المنهج الثاني في الدراسة الميدانية فهو مناسب لتحليل وتقييم نتائج الدراسة المتوصل إليهما.

8. هيكل البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، تناول في الفصل الأول عرض القوائم المالية، قسمناه إلى ثلاث مباحث تناول في المبحث الأول عموميات حول القوائم المالية، أما المبحث الثاني عرضنا الميزانية المالية وحسابات النتائج، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقمنا بعرض جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، أما الفصل الثاني تناولنا فيه الخطر والسيولة، قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الخطر، أما المبحث الثاني عموميات عن السيولة، أما المبحث الثالث تناولنا القوائم المالية وخطر السيولة، تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة حالة مؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول لمحة عن مؤسسة سوناطراك وتناول المبحث الثاني تحليل القوائم المالية في مؤسسة سوناطراك بواسطة النسب المالية والمؤشرات المالية ودورها في تحليل خطر السيولة.



الفصل الأول:

عرض القوائم المالية

تمهيد

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية لنظام المحاسبي، تقوم مؤسسة في نهاية كل فترة بإعداد القوائم المالية، بهدف إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعيتها، فمثلا يرغب الدائنون في معرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون، كما يرغب المستثمرين في معرفة مقدار توزيعات الأرباح التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، وأفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم التي تعرضها المؤسسة.

في هذا الفصل سنقوم بدراسة جميع القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الجزائرية والمعلومات التي يجب توفرها في هذه القوائم، وقد قسمناه إلى:

❖ **المبحث الأول:** عموميات حول القوائم المالية.

❖ **المبحث الثاني:** عرض الميزانية المالية وحسابات النتائج.

❖ **المبحث الثالث:** عرض جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق.

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

تتضمن الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي إعداد القوائم المالية بغرض إيصال المعلومات إلي المسيرين والمستثمرين وغيرهم ليتم اتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الأول : تعريف ومكونات القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة والمالية، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات بشكل كفاء.

أولاً: تعريف القوائم المالية: تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم القوائم المالية للمؤسسة نذكر منها:

- تعرف القوائم المالية بأنها: "تقارير مالية محاسبية تعد طبقاً للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مشتقة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة وتهدف أساساً إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها".¹

- كما تعرف: "هي الأداة التي تقدم الصورة الصادقة للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية بتطبيق شروط المحاسبة".²

- وتعرف أيضاً: "هي وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بشكل مقارن بين الدورة الجارية والدورة السابقة لها إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخليين والخارجيين".³

- تعرف أيضاً على أنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتمكن

¹ محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، "محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 255.

² Ali Sahraoui, "Comptabilité Financière –Conforme au SCF & aux Normes IAS/IFRS–", BERTI Editions, Alger, 2011, p19.

³ حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هوم، الجزائر، 2010، ص 40.

من التعرف على تغيرات المركز المالي، بما يفيد المستخدمين في اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية.¹

- نحاول أن نستخلص من التعاريف السابقة تعريف للقوائم المالية كما يلي:

هي تقارير مالية محاسبية تعد طبقاً للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي وتكون في صورة صادقة للمركز المالي والأداء المالي، تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ثانياً: **مكونات القوائم المالية:** قد أقر النظام المحاسبي المالي هذه القوائم من خلال الفصل الرابع من الأمر رقم 07-11 الذي ألزم المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق القانون بإعداد القوائم المالية التالية سنوياً على الأقل:²

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغيير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة وحساب النتائج، والمعلومات التي يجب أن تظهر في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي يتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:³
- تسمية الشركة : الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية، الحسابات الفردية أو الحسابات المدمجة أو حسابات مركبة؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدمها؛

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص97.

² القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقويم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ ب25: مارس 2009، ص22.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص22.

ويتم تبيان أيضا بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية المؤسسة :

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد التي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم شركة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتناء.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى أهداف وخصائص القوائم المالية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: أهداف القوائم المالية: تهدف القوائم المالية لتلبية احتياجات الأطراف التي تستخدم هذه القوائم، ويتجلى ذلك من خلال الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي نص على الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء، والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لمستخدميها فيما يخص اتخاذ القرارات.¹

ومنه فيمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في النقاط التالية:²

- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة لتحقيق ما يلي:

- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات بالمؤسسة؛
- تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات؛

- بيان مختلف المصادر الخاصة بالمؤسسة لتقييم قدرتها على النمو؛

- تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المؤسسة الناتجة عن الأرباح المتحققة من

الأنشطة المباشرة، من أجل تحقيق وتحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة

عمليات المؤسسة في سداد التزامات الدائنين والموردين...الخ؛

- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛

- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية؛

¹ مصطفى العقاري، المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، جوان 2007، ص 10.

² صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2007-2008، ص 183.

- تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم، لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية التمويلية والقرارات المشابهة الرشيدة، حيث لابد أن تتميز بقابلية الفهم لكي تسهل لهم معرفة، أو فهم معقول حول أنشطة المؤسسة؛
- تقدم القوائم المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها؛
- تقديم المعلومات الكافية لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، والتزويد بالمعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

ثانيا: خصائص القوائم المالية: حددت لجنة المعايير المحاسبية الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها القوائم المالية:¹

1. **قابلية الفهم:** يقصد بها إمكانية فهمها بشكل مباشر من طرف مستخدميها.
2. **الملائمة:** يقصد بذلك أن تكون مفيدة لاتخاذ القرارات وتساعد في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت ماضية، حاضرة أو مستقبلية.
3. **الموثوقية :** بمعنى خلوها من الأخطاء واتصافها بصدق التعبير وعرضها للمعلومات في حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومة تؤثر على قرارات مستخدميها.
4. **القابلية للمقارنة:** يقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على مقارنتها على مدار الزمن حتى يتعرفوا على اتجاه أداء المؤسسة ومركزها المالي وذلك بالاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية

يوجد الكثير من العوامل التي تؤثر على القوائم المالية ونذكر أهمها وأبرزها المتمثلة في:²

1. **النظام الاقتصادي القائم:** يؤثر النظام الاقتصادي على القوائم المالية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبة في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص169.

² صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص179.

المحاسبية للمسؤولين عن برنامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى الوطني.

2. **اثر المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معايير توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بإصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

3. **اثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك. هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من إلزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بانجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية لشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

4. **اثر تدخل الدولة:** تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستثمرين منها. هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصرفها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

5. **التضخم وارتفاع الأسعار:** حيث يؤدي انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه الدول وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

المبحث الثاني : عرض الميزانية المالية وحسابات النتائج

توفر الميزانية المالية في المقام الأول المعلومات حول المركز المالي كما يوفر حساب النتائج بشكل رئيسي المعلومات حول الأداء، إلا أنه لا يمكن لأي منها أن يخدم غرض واحد أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية فكل منها يكمل الآخر.

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية (انظر الملحق رقم 01)

تعتبر الميزانية من اهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لأصحاب المشروع أو للمستفيدين منها، لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة لكي تعبر عن المركز المالي للمشروع في تاريخ اعدادها.

اولا: مفهوم الميزانية: يمكن تعريف الميزانية بأنها كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الميزانية.¹

الميزانية هي جدول له طرفين متساويين احدهما يتضمن ممتلكات (الأصول) والآخر يبين التزاماتها (الخصوم) في تاريخ محدد. وتسمى ميزانية انطلاق المؤسسة لأول مرة او في بداية كل دورة محاسبية (بداية كل سنة مالية) بالميزانية الافتتاحية أما الميزانية تعد في نهاية الدورة المحاسبية فتسمى بالميزانية الختامية.²

ثانيا: أهمية الميزانية المالية: تقدم الميزانية معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبني هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي:³

1. السيولة: وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها.

2. القدرة على سداد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المؤسسة للديون طويلة الأجل عند الاستحقاق، فكلما كانت هذه الأخيرة أكثر كلما كانت قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطر لديها، كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون، بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة.

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص113.

² عبد الكريم بعداش، المحاسبة العامة 1، محاسبة مالية وفق SCF، دروس، أسئلة وأمثلة محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، 2019، ص79.

³ إيناس صبيدة، أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول " عرض القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة- بومرداس، 2017-2018، ص105.

3. المرونة المالية: إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدر المؤسسة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة لاحتياجات والفرص وغير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المؤسسة للفشل المالي. و ذلك بحساب نسب معينة تساعد في تحليل المالي، مثل نسبة الأرباح المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر.

كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المؤسسة من خلال مجموع الموجودات، وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مراده الاقتصادية (الأصول) وهيكل الديون المترتبة عليها وحقوق أصحاب المؤسسة في تلك المصادر الاقتصادية.

ثالثا: عناصر الميزانية المالية: تتكون الميزانية من جانبين:

1. مفهوم الأصول وتصنيفاتها:

1.1 مفهوم الأصول: تعرف الأصول على انها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وان الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع او السيطرة عليها نتيجة احداث وقعت او عمليات تمت في الماضي.¹

هو عبارة عن موارد تسييرها المؤسسة بفعل احداث ماضية والتي يتوقع ان تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية.

عرف Bernard الاصول هي موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة لاحداث ماضية، ويتوقع ان تتدفق منافعها الاقتصادية المستقبلية الى المؤسسة.²

2.1 تصنيفات الأصول: يتم تصنيف الأصول إلى أصول جارية وغير جارية، كما يمكن إظهار عناصر الميزانية إجمالاً بحسب السيولة والاستحقاق إذا كان ذلك يعطي معلومة أكثر مصداقية وفائدة وهذا يناسب البنوك وشركات التأمين.³

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، ص 38.

² Bernard raffounier- les Normes comptables internationales(IAS/IFRS) – 2^e edition, economica, paris, France, 2005, p19.

³ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 69.

1.2.1 الأصول غير الجارية

هي الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية، التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل، أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها خلال الاثنا عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.¹

2.2.1 الأصول الجارية

تتضمن المخزونات من السلع الموجهة للبيع والمواد المخصصة للاستهلاك الداخلي من اجل انتاج سلع جديدة التي تسمى بالمنتجات، وكذا حسابات الغير ذات الأرصدة المدينة التي تمثل حقوق المؤسسة على الغير بالإضافة الى الحسابات المالية.²

2. مفهوم الخصوم وتصنيفاتها

1.2 مفهوم الخصوم: تشكل الالتزامات أحد مصادر التمويل في المؤسسة وهي المصدر الخارجي للتمويل.

تعرف بانها منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة.

المحاسبية حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة لاجداث وعمليات تمت في الماضي.³

2.2 تصنيفات الخصوم: تقسم التزامات في الميزانية تبعا لتقسيمات الأصول وهي غالبا ما تظهر تحت العناوين الرئيسية التالية:⁴

1.2.2 الأموال الخاصة: رأس المال المطلوب، رأس المال غير المطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقدير الأموال الخاصة حمولة من جديد، نتيجة الدورة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المتضمن للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، المادة 21، ص 13.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ مؤيد راضي حنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009، ص 77.

2.2.2 الخصوم غير المتداولة: قروض وديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات و إيرادات مقدمة و الخصوم الماثلة.

3.2.2 الخصوم المتداولة: الموردين والحسابات الملحقه، الضرائب ديون ودائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

المطلب الثاني : عرض حسابات النتائج (انظر الملحق رقم 02)

تعتبر قائمة حساب النتائج من القوائم المالية التي بدأ ينظر اليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن الميزانية بل في كثير من الأحيان ينظر اليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تعني باتخاذ قرارات تتعلق بالربحية والاستثمار خاصة.¹

اولا: مفهوم حسابات النتائج

- يعتبر حساب النتائج بيان يلخص الأعباء والنواتج لفترة مالية ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.
- هو جدول يتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر عن فترة مالية معينة.²
- هو إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق المكاسب الإرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهو عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات والأعباء للمؤسسة المراد حساب صافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة.³

ثانيا: المعلومات المقدمة في حسابات النتائج

- المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:⁴
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
- نواتج النشطة العادية؛

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص120.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص24.

³ وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك 2007، ص41.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص24.

- النواتج المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر الأنشطة العادية؛
- العناصر العادية (نواتج وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ثالثا: عناصر جدول حساب النتائج

- يتكون حساب النتائج بشكل أساسي من عنصرين أساسيين هما النواتج والأعباء يمكن تعريفهما كالآتي:¹
1. **النواتج:** تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية، في شكل مداخيل، أو زيادة الأصول، أو انخفاض في الخصوم.
 2. **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية، في شكل خروج أو انخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم.

المبحث الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق

يتم توفير معلومات حول التغيرات في المركز المالي عن طريق قائمتين هما تدفقات الخزينة الذي يساعد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد سيولة والقائمة الثانية هي جدول تغير الأموال الخاصة التي تقيس مقدار التغير في رؤوس الأموال بين أول الفترة وآخرها.

¹ عبد الحكيم سليمان، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية- الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2019-2020، ص 138 .

المطلب الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة

تعتبر قائمة تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على التغيرات المالية للمؤسسة، وتأتي أهمية هذه القائمة في كونها تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقات نقدية داخلية للمؤسسة او خارجة منها.

اولا: مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

هو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات.¹

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 على عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وقد عرف المعيار المذكور التدفقات النقدية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.²

ثانيا: عرض قائمة تدفقات الخزينة

حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات (سيولة) الخزينة :

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها نواتج وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

1. جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة: تتمثل في عرض مباشر للتحويلات والتسديدات الإجمالية للخزينة المرتبطة بمختلف العمليات الاستغلالية واستخراج التدفق الصافي بطرح المخرجات من المدخلات. (انظر الملحق رقم 03).

وتتمثل التحويلات في تحصيلات الزبائن متضمنة كل الرسوم أما التسديدات فتتمثل في:

¹ نبيل قليل، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة ميناء الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2012، ص 97.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 274.

- تسديدات الموردين متضمنة كل الرسوم؛
- تسديدات الرواتب وأجور المستخدمين؛
- تسديدات الضرائب؛
- تسديدات الفوائد و المصاريف.

ومن مزاياها أنها:

- تبين كلا من التحصيلات والتسديدات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل.
- توفير معلومات عن المصادر الرئيسية التحصيلات والتسديدات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل
- كتوفير نقدية كافية من أنشطة التشغيل لسداد ديونها وإعادة الاستثمار في عملياتها وإجراء توزيعات للأرباح على أصحاب الملكية.

2. جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير مباشرة: (انظر الملحق رقم 04)

- تعتمد هذه الطريقة على تصحيح النتيجة الصافية بأخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:
- أثار العمليات بدون تأثير على الخزينة، مثل مخصصات الإهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة والإسترجاعات عليها.
 - الفروقات و التسويات المرتبطة بالضرائب المؤجلة.
 - التغيرات في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال.¹

والتي يمكن تحديد أهم مزاياها في:

- تركيز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.
- توفر حلقة ربط بين قائمة التدفقات النقدية وكلا من جدول حسابات النتائج والميزانية.
- الخلاصة أن الطريقة المباشرة تكشف عن معلومات أكثر تفصيلا تفيد في إتخاذ القرارات وإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل بدلا من الطريقة غير مباشرة والتي تقتصر على الناتج الحسابي الذي يبين صافي التدفقات النقدية.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها النواتج وغيرها من

¹ خالد جمال الجعارات، تقارير المالية الدولية 2007، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 126.

الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)، فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات بشكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردون والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات.

وتبقى باقي التدفقات الأخرى والمتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدا وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الآخرين تم عرضهم .

سنوضح في الجدول رقم (01): الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة:

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
تدفقات الخزينة تشكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردين والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي.	تدفقات الخزينة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي والزبائن والموردين.
الاختلاف يحدث فقط في الأنشطة المتعلقة بالاستغلال	

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على خالد جمال الجعرات، نفس المرجع السابق، ص126.

ثالثا: المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة: يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج

الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها:¹

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية؛

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار؛

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص26.

- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

المطلب الثاني: عرض جدول تغير الأموال الخاصة (انظر الملحق رقم 05)

يتطلب النظام المحاسبي المالي ان تقوم المؤسسة بعرض جدول تغيرات الأموال الخاصة كجزء منفصل عن القوائم المالية، حيث يتضمن تسوية رؤوس الأموال الخاصة بين اخر فترة وبداية الفترة إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من رؤوس الأموال ولا تظهر في حساب النتائج.

اولا: مفهوم جدول تغير الأموال الخاصة

هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها.¹ يشكل جدول تغير أموال خاصة تحليلا للحركات التي تأثر في كل بند من بنود التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية ويحقق جدول تغيرات الأموال الخاصة الخصائص الآتية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها أي تفاصيل أخرى عنها؛
- التعرف على مختلف التغيرات الحاصلة على حقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود المكاسب و الخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل: المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

ثانيا: المعلومات الواجب توفرها في جدول تغير الأموال الخاصة

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:²

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).

¹ نوري الحاج ، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجيستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008، ص82.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص26.

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

المطلب الثالث : عرض إيضاحات القوائم المالية (الملحق)

تطرقنا في هذا المطلب الى تعرف إيضاحات القوائم المالية ومحتواها ونماذج القوائم المالية.

اولا: تعريف إيضاحات القوائم المالية

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهمها، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها فيها، وحسب المعيار المحاسبي 1 فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية:¹

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولي ولا تظهر في صلب الميزانية أو حسابات النتائج، قائمتي تغيرات الأموال الخاصة وتدفقات الخزينة.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في القوائم المالية الأساسية، إلا أن نشرها يعتبر ضروريا لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتوياتها.

الملحق هو وثيقة تلخيصية تعد جزء من القوائم المالية يتضمن معلومات ذات أهمية تفيد في العمليات الواردة في هذه القوائم، بحث تكون الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية موضوع عرض منظم، ويحيل كل قسم من اقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، الى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.²

ثانيا: محتوى الإيضاحات

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ

الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف التالية:³

القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.

¹ سعيدة رحيش، مرجع سبق ذكره، ص39.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، مرجع سبق ذكره، ص15.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، نفس المرجع السابق، ص38.

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية وحساب النتائج، وجدول حساب سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب اظهارها في الملاحق:

- الطابع الملائم للإعلام.
- أهميته النسبية.

ثالثا: نماذج عن الملاحق (انظر الملحق رقم 06)

لقد وضع النظام المحاسبي المالي مجموعة من الجداول يمكن ايرادها في الملاحق، تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وتتمثل هذه الجداول في:¹

- جدول تطور التثبيات والأصول غير الجارية؛
- جدول الاهتلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية؛
- جدول المساهمات (فروع وكيانات مشتركة)؛
- جدول المؤونات؛
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص41.

خلاصة الفصل:

بعدما تطرقنا في دراستنا للقوائم المالية وجدنا بأنه حدثت تغيرات كثيرة من ناحية الشكل والمضمون، وذلك بفضل التغيرات التي عرفتھا الجزائر من تغيرات مالية واقتصادية، وأخرى مرتبطة بالمحيط الدولي والعولمة الاقتصادية مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وقدرتها على تقييم نقاط القوة والضعف وكذا قابليتها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية، وهذا ما لم يكن ممكنا في السابق.

الفصل الثاني:

الخطر والسيولة

تمهيد:

تمارس المؤسسات الاقتصادية أنشطتها كنظام مفتوح تؤثر وتتأثر بها، بحيث تواجه في إطار ذلك مخاطر متعددة، والتي تشمل كيفية تسيير السيولة وكيفية استغلالها لتجنب الوقوع في المشاكل المالية، التي قد تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية المتعلقة بمخاطر العسر المالي والإفلاس.

تعتبر السيولة من المواضيع الهامة ضمن ما تسعى إلى تحقيقه الإدارة المالية لكون السيولة تمثل الهدف التي تدور حوله جملة من القرارات المالية والتي تمارسها الإدارة المالية للمؤسسة، ويقوم تحليل مخاطر السيولة على تحليل القوائم المالية التي تعطي جملة من الإجابات للأطراف دون الاهتمام بأداء المؤسسة.

ويمكن تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- ❖ **المبحث الأول:** عموميات حول الخطر.
- ❖ **المبحث الثاني:** عموميات عن السيولة.
- ❖ **المبحث الثالث:** القوائم المالية وخطر السيولة.

المبحث الأول: عموميات حول الخطر

يتعرض الإنسان منذ نشأته للعديد من الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية أو معنوية، وتختلف هذه الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها، حسب تطور الحياة البشرية، فالإنسان منذ اللحظة التي يولد فيها يتعرض إلى المخاطر بشتى أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية ومسبباتها

ترتبط دورة نشاط المؤسسة الاقتصادية كل سنة بوجود العديد من المخاطر التي قد تعيق السير الحين للمؤسسة، سواء كانت هذه المخاطر من داخل المؤسسة مرتبطة بالاستغلال والإدارة المالية للأصول والخصوم، أو كانت من خارج المؤسسة ترتبط بعدم تسديد الزبائن وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

أولاً: مفهوم المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية عن الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة، حيث أن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية.¹

يمكن تعريف المخاطر المالية على أنها احتمال تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الاستثمارية أو الاستغلالية، وتعد من أهم المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة نظراً لارتباط باقي المخاطر بها.²

ثانياً: مسبباتها

للمخاطر المالية عدة أسباب منها:³

- تؤثر التكنولوجيا على نشاط المؤسسة وذلك بإدخال منتجات جديدة إلى السوق، وبالتالي زيادة كفاءتها الإنتاجية.
- يؤدي تنوع الأسواق إلى تنوع الزبائن، وهذا ما يفرض على المؤسسة تنويع منتجاتها لإشباع حاجات المستهلكين مهما كانت رغباتهم وقدراتهم الشرائية.
- تؤثر البيئة الطبيعية على نشاط المؤسسة مما تقدم لها فرص وتهديدات.

¹ الياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 459.

² فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، -العدد الاقتصادي- 35، جامعة الاغواط، ص 416.

³<https://www.daftra.com>. 17/04/2023, 12:15.

- عدم قدرة الإدارة في المؤسسة على التنسيق بين الموارد البشرية والمالية للمؤسسة، بجانب عدم القدرة على التخطيط والتنظيم ومتابعة تنفيذ الخطط والأعمال، وعدم توافر الكفاءات والمرونة في فهم المتغيرات التي يمر بها السوق المالي.
- تتعلق البيئة الاقتصادية وعناصر النظام الاقتصادي مثل الدخل، الإنتاج، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، أسعار العملات بجانب سياسة الدولة والاقتصادية والمناخ العام للاستثمار.
- وجود خلل في الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، حيث أن الإستراتيجية ترتبط بالقرارات المالية والاقتصادية، وأي خلل في الإستراتيجية قد ينتج عنه حدوث مخاطر مالية، وقد تكون نتيجة بعض الإجراءات الداخلية أو سبب بعض الأشخاص في المنظومة أو قصور في التشغيل والنظم.
- يلعب المحيط والبيئة القانونية أيضا دورا من خلال تشريعات العمل قانون الضرائب وقوانين الاستثمار والاستيراد والتصدير.
- ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وانخفاض السيولة المالية والتدفقات النقدية للمؤسسة.
- تتعرض المؤسسة لمنافسة وطنية بحيث تكون كل أنشطتها ومواردها خاضعة لهذه المنافسة، وهو ما قد يؤدي لبعض المخاطر المالية.

المطلب الثاني: تصنيفات المخاطر المالية.

تعددت المخاطر المالية وعلى هذا من خلال هذا المطلب سنعرض أهم تصنيفات هذه المخاطر.

وتتمثل أبرز المخاطر المالية في ما يلي:

1. **مخاطر معدل الفائدة:** يتعلق هذا المخطر بعمليات الإقراض والاقتراض، بحيث يتغير هذا المعدل أثناء هذه العمليات بشكل يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل خسائر نتيجة لارتفاع المصاريف المالية أو تقويت فرص لتخفيضها أو انخفاض الإيرادات المالية نتيجة لانخفاض معدل الفائدة. ويكمن خطر معدل الفائدة في أن المؤسسة لا يمكنها التوقع الدقيق للتغيرات في معدل الفائدة سواء اعتمدت على المعدل الثابت أو المتغير فإذا أقدمت على الاستدانة بمعدل متغير فهي بذلك معرضة للمخطر عند ارتفاع المعدل، حيث ترتفع تكاليف الاستدانة الأمر الذي يتسبب في انخفاض الأرباح أو تحقيق الخسائر وإن هي أقدمت على الاستدانة بمعدل ثابت فقد تفقد بذلك فرص الاستفادة من أي انخفاض في معدل الفائدة.¹

¹ الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص259.

2. **مخاطر الائتمان:** يمثل الائتمان مبلغ من المال سيتم دفعه في تاريخ محدد مستقبلاً مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك و لذلك فان خطر الائتمان يعود إلى عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة و هو الخسائر المحتملة نتيجة رفض الزبائن للتسديد أو عدم قدرتهم عن تسديد الدين بالكامل و في الوقت المحدد.

3. **مخاطر السيولة:** تعرف على أنها هي قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة لتسديد التزامات المترتبة عليها، أي عدم إمكانية لإيفاء بالتزامات في موعدها، ويكون قياسها بكلفة الافتراض بشروط متشددة ومعدلات الفائدة على القروض مع احتمال مواجهة خطر الإفلاس.¹

تعتبر مخاطر السيولة على انها عدم قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير عند تاريخ استحقاق هذه الالتزامات.

4. **مخاطر سعر الصرف:** تتعلق مخاطر أسعار الصرف بالأضرار التي تلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات.²

5. **المخاطر المحاسبية:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بالفهم أو الاستعمال السيئ (سواء بشكل متعمد أو غير متعمد) للمعايير والقواعد المحاسبية مما يؤثر على جودة، سلامة ومصادقية القوائم المالية المنجزة.³

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية وخطواتها

تعمل إدارة المخاطر على تشخيص ومعالجة الأخطار التي يمكن أن تواجهها المؤسسات، من اجل تعظيم القيمة المتوقعة لكافة أنشطة المؤسسات وأنها تقوم بإرشاد العاملين إلى إدراك ما هو محتمل من العناصر البيئة التي تؤثر على المؤسسة.

¹ دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007، ص 164.

² فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، 417.

³ Jean david daesa, risques strategiques et financiers de l'entreprise, édition gereso, France, 2011, p62.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المالية

هناك مجموعة من التعاريف المختلفة حسب بيئة كل باحث نذكر منها:¹

يرى ²William 's Smith Youn بان إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها، وان الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ويرى Cummins, J.D أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويشير Penny إلى أن إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالا متخصصا يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به، ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية، وان المعلومات وبعد النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية، ويعرف Penny إدارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من اجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنيه اثارها غير المرغوبة على المؤسسة، ويرى انه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة.

ويرى ³Stewart إن إدارة المخاطر المالية لا يعني التخلص منه، لأن التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد المتوقع، أما إدارة المخاطر المالية، فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدني الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.

من خلال التعاريف يمكن القول أن إدارة المخاطر هي عبارة عن إجراءات أو عمليات يتم من خلالها التقليل من المخاطر أو الحد منها من اجل تحقيق أهداف المؤسسة بصفة عامة.

نستخلص من التعاريف أن:⁴

¹ عبد القادر شلابي، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول:

إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم في جامعة أكلي امحنة أو لحاج بالبويرة أيام: 26-

2013\02\27، ص01.

² وليام سميث، من مواليد 24 مارس 1933م، وهو ممثل أمريكي وعسكري سابق، بدأ مهنته الفنية عام 1942م، شارك في الحرب الكورية عام 1950م.

³ جورج ستيوارت، عالم متخصص في علم المكان ورائي وبروفيسور أمريكي في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ولد في بنسلفانيا في 31 ماي 1895، توفي في الولايات المتحدة في 22 أوت 1980.

⁴ عبد القادر شلابي، مرجع سبق ذكره، ص02.

- إدارة المخاطر المالية على أنها تحدد الخطر والحد منه، ومعالجتها بهدف تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية وكفاءة.
- إدارة المخاطر تشير إلى العلاقة بين التغيير بين العائد والمخاطرة بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- إدارة المخاطر المالية هي مجموعة أساليب والأدوات المالية للسيطرة على المخاطر غير مرغوب فيها.
- إدارة المخاطر المالية استخدام الأدوات للتدنية الخسائر المحتملة.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر المالية

1. **تقرير الأهداف والغايات:** تتمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر المالية في تحديد ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بدقة، هناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر، وتشمل الحفاظ على استمرارية المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى الحد الأدنى، وحماية العاملين من الحوادث التي قد تسبب لهم الوفاة أو إصابات خطيرة، لكن يبقى الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو بقاء المؤسسة، أي ضمان استمرارية المؤسسة ككيان في الاقتصاد، ولكن مع الأسف ومع أن خطوة تحديد الأهداف تعتبر أهم خطوة في عملية إدارة المخاطر.

إن بعض المؤسسات تتجاهلها، حيث ينبع كثير من عيوب برامج إدارة المخاطر نتيجة لغياب أهداف محددة البرامج.

2. **اكتشاف المخاطر المالية:** تتطلب عملية اكتشاف الخطر تحديد هذا الأخير بالمؤسسة، حيث يؤثر تحققه في سير العمل بها ويتطلب اكتشاف الخطر الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة، والخسارة المحتملة الناتجة عن مجهودا كبيرا من مدير الخطر في المؤسسة، وذلك لأن الفشل في اكتشاف هذا الخطر، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهةته سيكون له نتائج سيئة تتمثل في أسلوب المعالجة مما قد يتسبب عنه خسائر كبيرة المؤسسة، لذلك تعتبر عملية اكتشاف الخطر من أهم مراحل برنامج إدارة الخطر لكونها أساسا للمراحل الأخرى في ذلك البرنامج، كما أن نجاح تلك المراحل يعتمد على الانتباه المبكر لاكتشاف الخطر، وتوضح أهمية هذه المرحلة في كون إدارة الخطر تحقق أهداف عندما يتوافر لها معرفة مسببات وأنواع الخسائر المحتملة، لذا على مدير المؤسسة تولي مهمة تحديد الوحدات المعرضة للخطر، وذلك بالتعرف على العاملين بها وتخصصاتهم، وأماكن عملهم والمتعاملين مع المؤسسة، والممتلكات الخاصة، وجوانب النشاط

العديدة، والتعرف على حوادث الخطر، التي حصلت وأسبابها وتحديد طرق معينة لاكتشاف الخطر ومن أهم هذه الطرق:

- تحليل القوائم المالية الاستعانة بشركات التأمين استخدام دليل الخطر اللقاءات والاتصالات.
- 3. **تقييم المخاطر:** بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب أولويات العمل، وسوف تتطلب مخاطر معينة بسبب شدة وطأة الخسائر المحتملة الاهتمام بها بدل مخاطر أخرى، وفي معظم الأحوال فسوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب إيلاء قدر متساوي من الاهتمام بها. لذلك يكون من الأنسب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام مثل حرجة، هامة، وغير هامة، وترتكز مجموعة من المعايير الممكن استخدامها في وضع ترتيب أولوية على الأثر المالي المحتملة للخسارة. على سبيل المثال:
- **المخاطر الحرجة:** كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنه الإفلاس.
- **المخاطر الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من المؤسسة الاقتراض لمواصلة العمليات.
- **المخاطر غير الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة، دون الوقوع في أزمة مالية.

المبحث الثاني : عموميات عن السيولة

تلعب السيولة دورا كبيرا في المؤسسة الاقتصادية، اذ تمتاز بمجموعة من الخصائص والمصادر بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد اساسا على حجم السيولة في المؤسسة.

المطلب الأول : تعريف السيولة وأهميتها

يهدف هذا المطلب الى تعريف السيولة وأهميتها.

أولا: تعريف السيولة يقصد بالسيولة أن يتوفر النقد عند الحاجة إليه أي قدرة المؤسسة على توفير النقد بكلفة مقبول.

كما تعرف على أنها قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وتسمى بالملائمة المالية.¹

¹ خليفة الحاج، قياس اثر السيولة والملائمة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية-دراسة تطبيقية الشركة المدرجة في بورصة قطر خلال فترة 2013/2017، المجلد 7، العدد 12، 2019 ص 306.

كما يقصد بالسيولة أيضا بأنها: "قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بسهولة وبتكلفة معقولة، والحفاظ على مستوى كافي من السيولة يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بكافة التدفقات النقدية غير المتوقعة من دون أن يؤثر ذلك سلبا على العمليات اليومية و الوضع المالي للمؤسسة".¹

ثانيا : أهمية السيولة يحقق توافر السيولة العديد من المزايا التجارية منها:²

- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها أيضا؛
- الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها وتقادي خطر الإفلاس، وفي ذلك تامين استمرارية المؤسسة؛
- مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية؛
- القدرة على استغلال الفرص؛
- إمكانية الحصول على خصومات من قبل الموردين.

المطلب الثاني : نظريات إدارة السيولة

من الناحية التطبيقية، لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث نلاحظ أن جميع المسيرين الماليين في هذا المجال ينتهجون مزيجا من مجموعة النظريات المتعارف عليها في إدارة السيولة، مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات طبقا لتوجهاتهم أو بما يوائم بنوكهم.³ وهناك أربعة نظريات معروفة في إدارة السيولة هي:⁴

1. نظرية القرض التجاري: أو نظرية السيولة التقليدية، حيث تعتبر أن السيولة جيدة طالما أن البنك يستثمر أمواله في قروض قصيرة الأجل لتحقيق أرباح تتناسب مع طبيعة وتكلفة الودائع. وطبقا لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من الزبائن البنك من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة وقصيرة الآجال.

¹ وحيدة جبر المنشد، عدنان عودة صالح الصفار، خاصة فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانية الاستثمار مع إشارة للعراق، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العراق، العدد السابع، 2017، ص19.

² مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص25.

³ مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، البنك العربي، ج2، ط1، 2000، الأردن، ص169-170.

⁴ عائشة طيبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية الاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص13.

2. **نظرية التحول:** وهي تطور للنظرية الأولى وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي هي بحوزة البنك، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فان المركز المالي للبنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبدل والقدرة على بيع الأوراق، وإعادة خصم الأوراق أو تسيل بعض الأصول للمحافظة سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل أو التبدل تتوقف على تعدد وتنوع حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.
3. **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترض في المستقبل، هذا ويمكن للبنك من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه قروض قصيرة الأجل، مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والتي تجعل البنك يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.
4. **نظرية إدارة المطلوبات:** منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول انه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية مفهومها للسيولة على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله.

المطلب الثالث: مكونات السيولة ومصادرها

نظرا للأهمية التي تحتلها السيولة في المؤسسة الاقتصادية، لذا نبدا من معرفة مكونات ومصادر السيولة.

أولاً: مكونات السيولة

هناك مكونان رئيسيان للسيولة هما:¹

1. **سيولة المؤسسة:** وهي قدرتها على مواجهة التزاماتها عند حلول اجلها وهذا يعتمد على تعريف السيولة الذي اشرنا إليها سابقا.
2. **سيولة الأصل:** وهي عبارة عن سرعة تحويله إلى نقد جاهز، ويحكم على السيولة من خلال:
 - الوقت اللازم لتحويله إلى نقد.
 - درجة للتأكد من تحويل هذا الأصل إلى نقد دون خسارة في القيمة.

¹ مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، نفس المرجع السابق، ص54.

ثانيا: مصادر السيولة

أي هناك عدة مصادر للسيولة تشمل ما يلي:¹

- المبيعات و التحصيلات النقدية.
- الموجودات المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة.
- ضمان ديمومة البيع النقدي لبعض الموجودات الثابتة.
- الاقتراض قصير الأجل.
- زيادة رأس المال وأرباح الدورة.

المبحث الثالث: القوائم المالية وخطر السيولة

تطرقنا في هذا المبحث الى الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة ودورها في تحليل خطر السيولة.

المطلب الأول: الميزانية المالية ودورها في تحليل خطر السيولة

يهدف هذا المطلب الى تحليل خطر السيولة بواسطة مؤشرات التوازن المالي والتحليل بواسطة النسب المالية.

أولاً: تحليل خطر السيولة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة و الخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها:²

1. رأس المال العامل (FRNG): يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين. وهو يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الثابتة. أو هو ذلك الجزء من الأصول الجارية غير الممول بالخصوم الجارية.³

¹ فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص36.

² محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمجد بوقرة بومرداس، 2010، ص181.

³ مليكة زغيب ومولود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص48.

ويمكن تعريفه على انه الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في الشكل سيولة، و يمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل ظروف عدم التأكد أي المستقبل بما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.¹ ويحسب كما يلي:

• أسلوب أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة})$$

$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{الأصول الخاصة} + \text{الديون الطويلة}) - \text{الأصول الثابتة}$$

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له.²

الشكل رقم (01): رأس المال العامل من اعلي الميزانية.

الأصول المتداولة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل FR	

المصدر: عادل عشي، مرجع سبق ذكره ص 50.

• أسلوب أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل FR} = (\text{قيم جاهزة} + \text{قيم محققة} + \text{المخزونات}) - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

الشكل رقم (02): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل
رأس المال العامل FR	

المصدر: عادل عشي، مرجع سبق ذكره ص 50.

هناك ثلاثة حالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

¹ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية 2 المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 71.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001، ص 50.

FRNG > 0 (سياسة محافظة): يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة < التثبيات و بالتالي المسير المالي يجعل المؤسسة تبعد عن خطر نقص السيولة و التعثر المالي ما يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

FRNG < 0 (سياسة جريئة): يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة > التثبيات و بالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل، المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثمارها إلى الحد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

FRNG = 0: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة التثبيات فقط، أما الأصول فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.¹

و يمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): عوامل تغير رأس المال العامل

عوامل ارتفاع رأس المال العامل	عوامل انخفاض رأس المال العامل
- رفع رأس المال.	- رفع الأصول الثابتة.
- زيادة الأموال الخاصة.	- تخفيض رأس المال.
- رفع في الأموال الدائمة.	- التخفيض في الأموال الدائمة.
- زيادة القروض.	- توزيع جزء من الاحتياطات.
- تخفيض الأصول الثابتة.	- تخفيض الأموال الخاصة.
- تنازل عن الاستثمارات.	- الديون الطويلة والقصيرة الأجل.
- الحصول على الديون طويلة الأجل.	- الاستثمارات المادية والمالية.

المصدر: جليلة بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 71.

¹ عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص70.

1.1 أنواع رأس المال العامل:

1.1.1 رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال

الدائمة، و يمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين:¹

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة} \end{aligned}$$

2.1.1 رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل جزء من

الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة، و يحسب بالعلاقة التالية:²

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{أو: رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثمارها بأموالها الذاتية.³

3.1.1 رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي تتكلف بها نشاط استغلال

المؤسسة و هي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشمل مجموع الأصول المتداولة. و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول المتداولة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الأصول الغير متداولة} \end{aligned}$$

الهدف من دراسة هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني إننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة.⁴

4.1.1 رأس المال العمل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤسسة، وهنا

لا ينظر إلى الديون كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح ضروري على

¹ ناصر داداي عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، بدون سنة نشر، الجزائر، ص 46.

² عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص 69.

³ ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁴ ناصر داداي عدون، نفس المرجع السابق، ص 49.

المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، لتدارك العجز في الخزينة، وكذلك هو الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة.

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي، تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، و إظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.¹

2. **احتياجات رأس المال العامل BFR:** يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.

$$\begin{aligned} \text{احتياج رأس المال العامل BFR} &= \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة} \\ \text{احتياج رأس المال العامل BFR} &= (\text{المخزونات} + \text{ديون خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال}) \end{aligned}$$

1.2 أنواع احتياج رأس المال العامل:

1.1.2 احتياج الرأس المال العامل للاستغلال BFRex :

لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس مال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

2.1.2 احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHex:

الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير.

$$\text{احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{ديون خارج الاستغلال}$$

¹ جلييلة بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص73.

2.2 الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل:¹

BFR<0: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال و الزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة و التقليل من الأرباح.

BFR>0: إذا كانت قيمة BFR كبيرة و موجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية و التي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال.

BFR=0: موارد الدورة = احتياجات الدورة.

3. الخزينة TN: يمكن تعريف الخزينة الصافية على إنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيات احتياجات رأس مال العامل. ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، و يظهر التضارب بوضوح بين السيولة و الربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، و يتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها، و تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين:²

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل} \\ \text{الخزينة} &= \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم} \end{aligned}$$

1.3 الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة:

TN<0: رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، و بعض الحالات الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية.

¹ عبد الكريم اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص73.

² محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص96.

TN>0: رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

TN=0: رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى): إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، و يتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل.¹

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية

1. نسب السيولة: هي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة كأصول المتداولة دون تحقيق خسائر، ويمكن أن نجد النسب التالية:

1.1. نسب التداول (العامة): تحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة دون اهتمام بدرجة سيولة الأصول المتداولة أو تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة فهذه النسبة لا تفرق بين السيولة الجاهزة والغير جاهزة ويمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مقياسا كميا ونوعيا وتشير النسب المنخفضة القياس بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها في حين يشير ارتفاع الكبير في هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة ورغم تعزيزه لسيولة المؤسسة إلا انه يشير إلى احتفاظ الإدارة بالأصول متداولة تزيد عن حدودها الاقتصادية.

2.1. نسبة السيولة السريعة: تحتسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ عبد الكريم اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص75.

² جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسة البترولية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص18.

عدم سرعة سيولة الأصول المتداولة إلى تحول نقدي بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تطالبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها نضيف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر مقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية أيضا بنسب عدم التأكد من بيعه ومن أجل الوصول إلى نسبة دقيقة يجب القيام بما يلي:

- تخفيض الديون القصيرة الأجل بقيمة التسبيقات العملاء على طلبات تجارية حيث أن مقابلها موجود ضمن المخزون.
- تخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عن تسليم المشتريات.¹

3.1 نسبة السيولة الجاهزة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه نقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر من أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسة من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى قيمة غير جاهزة.

2. **نسب النشاط:** تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال. وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي.²

1.2 معدل دوران مجموع الأصول: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تساعد دراسة هذه النسبة ومتابعة تطورها، ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

¹ جمال عبد الناصر صخري، نفس المرجع السابق، ص 19.

² محمد سامي لزعر، تحليل المالي للقوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 99.

2.2 معدل دوران الأصول الثابتة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

تكمن أهميتها في قدرتها على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال الأصول الثابتة في خلق المبيعات، كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياساً بمعيار المقارنة، كلما زادت الكفاءات الإدارية.

3.2 معدل دوران الأصول المتداولة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، فكلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وذلك تعظيم الأداء التشغيلي وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه.¹

4.2 معدل دوران أصول المخزونة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران أصول المخزونة} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون بالأيام} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة البضاعة}) \times 360$$

$$\text{ومنه: معدل دوران المخزون بالأيام} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

تعتبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزون وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المالي المتناسب مع حجم عملياتها، وبشكل عام فإن ارتفاع عدد الدوران قياساً بمعيار المقارنة يشير إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون.²

1.4.2 فترة التحصيل: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

¹ ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 66.

² عاطف وليم اندروس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 96.

يجب أن نشير أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحميل حسابات المدينة بشكل عام.

2.4.2 فترة الدفع: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة الدفع} = 360 / \text{معدل دورات الحسابات الدائنة}$$

زيادة فترة الدفع يدل على تباطؤ الإدارة في التسديد.¹

3. **نسب الهيكلية:** هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة احد عناصر الموجودات الثابتة إلى مجموعة الأصول الثابتة، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة للخصوم، ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من

جانب الخصوم، وتعتبر لأغراض دراسة التمويل للمؤسسة، وستصب دراستنا على هذه النسب فقط لان نسب التوزيع النسبي للعناصر تم التعرض لها أثناء دراسة التحليل الراسي والأفقي للميزانية.²

1.3 **مختلف نسب الهيكلية المالية:** أهم تلك النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للمؤسسة هي:³

1.1.3 نسبة التمويل الخارجي للأصول: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = (\text{الديون الطويلة الأجل} + \text{الديون القصيرة}) / (\text{مجموع الأصول}) \times 100$$

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي واتجاه هذه النسبة للارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي زيادة عبئ الفوائد.

2.1.3 نسبة التمويل الداخلي للأصول: تحسب بالعلاقة التالية:

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص78.

² منير شاكور وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص45.

³ منير شاكور وآخرون، نفس المرجع السابق، ص45.

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = (\text{رأس المال} + \text{الاحتياطات} + \text{الأرباح المرحلة}) / (\text{مجموع الأصول}) \times 100$$

تبين نسبة التمويل (الذاتي)، ارتفاع هذه النسبة مؤثر إيجابي على وضع المؤسسة.

3.1.3 نسبة تغطية الديون: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية الديون} = (\text{صافي الأصول الثابتة} / \text{الديون طويلة الأجل}) \times 100$$

إن فلسفة التوازن المالي تعني إن الأصول الثابتة يجب أن تمول بالأموال الدائمة وذلك استناداً إلى هدف الاستخدام الطويل للأجل للأموال الثابتة.

4.1.3 نسبة المديونية الكاملة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = (\text{إجمالي الديون} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

تحسب هذه النسبة إجمالي الديون إلى الأصول الخاصة، وقدرها أن تكون هذه النسبة منخفضة، وتكون جيدة للمؤسسة لا تتجاوز هذه النسبة الواحد.

5.1.3 نسبة المديونية قصيرة الأجل: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = (\text{الخصوم المتداولة} / \text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}) \times 100$$

تدرس هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المؤسسة المالية أفضل وإذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون قصيرة الأجل أكبر من الأموال الخاصة وهذا وضع خطير على المؤسسة.

6.1.3 نسبة المديونية طويلة الأجل: تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = (\text{الديون طويلة الأجل} / \text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}) \times 100$$

تظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المؤسسة المالية أفضل وإذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة وهذا وضع خطير على المؤسسة.

7.1.3 نسبة تمويل الأصول الثابتة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الأصول الثابتة} = (\text{الديون طويلة الأجل} / \text{صافي الأصول الثابتة}) \times 100$$

الأموال الدائمة تقيم الأموال الخاصة (رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة + الديون طويلة الأجل)، وتعود هذه النسبة إلى فلسفة التوازن المالي الذي ذكرناها سابقاً والقائلة بضرورة الأصول الثابتة بالأموال الدائمة أي ذات الاستحقاق الطويل الأجل.

8.1.3 نسبة تمويل الأصول المتداولة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = (\text{الخصوم المتداولة} / \text{الأصول المتداولة}) \times 100$$

بالعودة إلى قاعدة القرارات المالية نقول أن مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي، انخفاض هذه النسبة تعني ارتفاع رأس المال العامل الصافي والعكس صحيح. بالإضافة إلى النسب السابقة هناك نسب أخرى:

- نسبة التمويل الذاتي: تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

- نسبة الاستقلالية المالية: تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة ترتبط بمديونيتها، إذن ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية.

- نسبة التمويل الدائم²: تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الخصوم الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

تعبّر عن رأس المال العامل في شكل نسبة، وتقدم هذه النسبة الكيفية التي قامت المؤسسة بتمويل أصولها الثابتة، حيث كلما قلت هذه النسبة عن الواحد تعكس هشاشة الهيكل المالية.

¹ رشا العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة لنشر والتوزيع، 2001، ص212.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر، الأردن، 2009، ص45.

المطلب الثاني: حساب النتائج ودوره في تحليل خطر السيولة

أولاً: تحليل بواسطة الأرصدة الوسيطة للتسيير

1. هامش الربح الإجمالي: هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسات والزبائن من جهة

والمؤسسة من جهة أخرى، يدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين.

يمثل هامش الربح الإجمالي الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها يمكن حسابه على النحو التالي:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{مبيعات البضاعة} - \text{تكلفة شرائها}$$

تعدد استخدامات هامش الربح الإجمالي في التحليل أهم هذه الاستخدامات:¹

يقيس الهامش التجاري قدرة المؤسسة على التفاوض من جهتين (الموردين والزبائن)، حيث كلما اتسع هامش الربح الإجمالي كلما عبر عن قوة المؤسسة التفاوضية، سواء مع المورد بتدنية أسعار الشراء معالعمل بتعظيم أسعار البيع، استخدام معدل الهامش التجاري وهو (نسبة هامش الربح الإجمالي / رقم الأعمال) في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.

2. القيمة المضافة للاستغلال: تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها

الأساس، كما تعرف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية).

يمكن حساب القيمة المضافة للاستغلال من خلال العلاقة التالية:²

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{الإنتاج الإجمالي للدورة} - \text{استهلاك الدورة}$$

تقيم القيمة المضافة الحجم الاقتصادي للمؤسسة، فهي تحدد ثروة المؤسسة من طرف العمال والمؤسسة نفسها، فهي إذن تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة كما تسمح القيمة المضافة بتقدير هياكل المؤسسة، ومردودها بمقارنتها بأعباء المستخدمين أو بعدد العمال، وبالاستثمارات وبالنتائج كما تسمح حساب معدل اندماج المؤسسة في النشاط التجاري وكذا معدل اندماجها في العملية الإنتاجية .

3. الفائض الإجمالي للاستغلال: يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال الثروة المالية المحققة عن طريق

النشاط الأساسي للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - (\text{أعباء المستخدمين} + \text{الضرائب والرسوم})$$

¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سبق ذكره، ص 172.

² أيمن شنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

من بين استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال في التحليل مايلي:

- يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة.
- يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفائض.
- يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما، يعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط، او الاستمرار.

4. **النتيجة العملياتية:** هي رصيد دورة الاستغلال ،أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف

الاستغلال ويمكن حسابها اعتمادا على الفائض الإجمالي للاستغلال وذلك حسب العلاقة التالية:¹

النتيجة العملياتية = الفائض الإجمالي للاستغلال + المخصصات للاهلاكات والمؤنات وخسارة القيمة
- استرجاع على خسائر القيمة والمؤنات

تعتبر النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال) عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكيل النتيجة إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية المصاريف المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح، كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطة للتسيير الواضحة أعلاه.

5. **النتيجة المالية:** تمثل النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة

والمتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، والإيرادات المالية المتولدة عن

التوظيفات المالية، وكل الآثار الناتجة عنها، أي نتيجة المالية هي الفرق بين الإيرادات المالية

والمصاريف المالية.²

ثانيا: تحليل مستويات النتائج

1. **معدل الإدماج:** هو نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات من نشاطها المتمثل في رقم

الأعمال المحقق تحسب بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة ١ رقم الأعمال خارج الرسم

¹ الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سبق ذكره، ص177.

² الياس بن ساسي ويوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص187.

تختلف هذه النسبة من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها فهي تقترب من الواحد في المؤسسات الخدمية بينما في المؤسسات الإنتاجية، هذه النسبة فتقترب من 0.5.

2. نسب تجزئة القيمة المضافة: يتم قياس أو تجزئة أو توزيع القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها، وتحسب هذه العناصر بتكلفتها. وتعلق تجزئة القيمة بقياس أهمية كل من المستخدمين، الدولة، وإجمالي نشاط المؤسسة في استعمال القيمة المضافة وتحسب بالعلاقة التالية:

- بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين \ القيمة المضافة.
- بالنسبة إلى الدولة = الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة \ القيمة المضافة.
- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال \ القيمة المضافة.

بالنسبة لهذه النسبة الأخيرة فإنها تبين المردودية بالنسبة إلى نشاط المؤسسة وهي من النسب الأكثر تعبيراً عن المردودية الإجمالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة ودورها في تحليل خطر السيولة

أولاً: جدول تدفقات الخزينة

1. تحليل مقاييس جودة السيولة

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة.¹

ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر ما يلي:²

1.1 نسبة تغطية النقدية: وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات. وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، ونور عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 165.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

2.1 نسبة الفائدة المدفوعة: تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاضها ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2. مقاييس جودة ربحية المؤسسة

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.¹

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:²

1.2 نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية على تغطية الاحتياجات النقدية الأساسية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك مفيد للمؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

2.2 مؤشر النقدية التشغيلية: توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ محمد مطر، نفس المرجع السابق، ص164.

² محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، ونور عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، ص 166.

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية

3.2 نسبة التدفق النقدي: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

3. مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية. ومن أهم هذه النسب:¹

1.3 نسبة التوزيعات النقدية: توفر هذه النسبة معلومات السياسة المالية التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2.3 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

3.3 نسبة الإنفاق الرأسمالي: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما أن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في

¹ سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص

المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر هام للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات}}$$

ثانيا: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان، خلال السنة المالية.¹

يتم تحليل جدول تغير الأموال الخاصة من خلال حساب:²

نسبة تغير رأس المال: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\Delta\% = \frac{\Delta}{\text{الأموال الخاصة للسنة } (N-1)}$$

حيث أن Δ يعبر عن تغير رأس المال بين السنة (N) و السنة (N-1) و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{تغير رأس المال } (\Delta) = \text{رأس مال السنة } (N) - \text{رأس مال السنة } (N-1)$$

$$= \text{الأموال الخاصة للسنة } (N) - \text{الأموال الخاصة للسنة } (N-1)$$

¹ منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² أيمن شنطي ، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خلاصة :

تعتبر السيولة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، وللسيولة أهمية لاكتساب المؤسسة سمعة طيبة لدى الأطراف المتعاملين معها من خلال تعدد مصادرها من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.

تواجه المؤسسة العديد من المخاطر المالية منها مخاطر السيولة، حيث يتوجب على المؤسسة السهر على إدارة هذه المخاطر وتدعيم قرارات الإدارة باستخدام نظام معلومات فعال يساهم في توفير المعلومات الخاصة بالسيولة المتوقعة، وخاصة بما يتعلق بتوظيف فوائض الخزينة، حيث تهدف المؤسسة إلى إدارة مخاطر السيولة بطرق حقيقية من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي، ونسب السيولة، المستخرجة من القوائم المالية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة سونطراك

"قسم الإستكشاف" بومرداس

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف " بومرداس

تمهيد

انطلاقاً مما قدمنا في الجانب النظري سنعمل على إسقاط دراستنا على الجانب التطبيقي بإجراء دراسة ميدانية على مؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف محاولين إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

❖ **المبحث الأول:** لمحة عامة حول شركة سوناطراك.

❖ **المبحث الثاني:** تحليل القوائم المالية في مؤسسة سوناطراك بواسطة النسب والمؤشرات المالية

ودورها في تحليل خطر السيولة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

المبحث الأول: لمحة عامة حول شركة سوناطراك

تعتبر سوناطراك مؤسسة وطنية لنقل وتسويق المحروقات من أهم المؤسسات المتواجدة على المستوى الوطني وذلك بالنظر الى الميدان الاستراتيجي الذي تعمل فيه، والذي يشمل مختلف المحروقات بما فيها السائلة والمكثفة والغازية.

المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك (النشأة، التطور، المهام، النشاط، الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك)

هي المؤسسة الوطنية لبحث وتنقيب وتسويق المحروقات تابعة لوزارة الطاقة والمناجم والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

حيث تأسست هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي 491/36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 و الصادرة بالجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المؤرخة في 10 جانفي 1964 والمسجلة في السجل التجاري تحت رقم 848483.

هذا القطاع ذو قوة محركة اساسية اعتمدت عليها الدولة فقامت بهيكلتها وأسندت اليه مهمات خاصة بكل هيكل بغية تقلص العبء الكبير عن المؤسسة الام وذلك من اجل استكشاف آفاق استغلال واستثمارات جديدة كما ارادت الجزائر من خلال هذه المؤسسة البترولية ان تتزود بجهاز يسمح لها بسياسة بترولية مستقلة عن الكارتل البترولي الموجود آنذاك قبل التأميم.¹

اولا: نشأتها وتطورها

مرت نشأت وتطور مؤسسة سوناطراك عبر المراحل التالية:

- تأسست المؤسسة الوطنية للبحث والتنقيب وتسويق المحروقات التابعة لوزارة الطاقة والمناجم و الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية من اجل استغلال الموارد الطاقوية في البلاد، وذلك في 1963 بموجب المرسوم التنفيذي 491/36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 والصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمؤرخة في 10 جانفي 1964 والمسجلة في السجل التجاري تحت رقم 848483.
- في 24 فيفري 1971، وبعد سلسلة من التحويلات التي شهدتها المؤسسة، تمكن الرئيس الراحل "هواري بومدين" أن يضع حد للشركات الأجنبية التي ضلت تحتكر وتستغل خيرات البلاد،

¹ من وثائق المؤسسة، قسم الاستكشاف.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

فأصبحت بعد ذلك "سوناطراك" الوسيط الوحيد للثروات البترولية والغازية بالجزائر.

- استطاعت "سوناطراك" في مدة قصيرة أن تصل إلى تكامل عمودي وافقي لنشاطات متعددة، وذلك انطلاقا من إشراف عدة توجهات للمخطط الخماسي 1980-1984، أعيدت هيكلتها باختلاف كل المؤسسات لأخرى حيث نشأ عنها 17 مؤسسة: 4 مؤسسات صناعية، 6 مؤسسات خدماتية، 3 مؤسسات الإنجاز، 4 مؤسسات لتسيير المناطق الصناعية الموجودة بأرزيو، سكيكدة، حاسي مسعود، حاسي رمل.

- الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات وتدعى في صلب القانون "النفط".

الى جانب القانون السابق، اصدرت "سوناطراك" قانون اخر يدعى قانون المحروقات وهو قانون 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 الذي نص في مادته 12 على انشاء وكالتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية تدعيان بوكالتي المحروقات، وهما:

الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى في صلب القانون "سلطة ضبط القانون".

ثانيا: مهام الشركة ونشاطها

1. مهام الشركة:

تتمثل مهام شركة سوناطراك في البحث في احدى الثروات التي يزخر بها الباطن الوطني الا وهو كما يعرف بالذهب الاسود، ثم وضعها في متناول المستهلك سواء على مستوى السوق الوطني و السوق الدولي.

ومن خلال هذا الدور وما تجنيه من فوائد، فهي تساهم في تنمية البلاد حيث تجلب ما نسبته 90 من احتياجاتها من العملة الصعبة وتمده بما يلزمه من طاقة لتسيير الاقتصاد وتشارك في وضع الاستراتيجيات والتقنيات التسعيرية اللازمة.

ولقد صدرت عدة مراسيم تحدد فيها مهام المؤسسة وبينها ما ورد في المرسوم الرئاسي 66/262 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966 والمتمثلة في:¹

- تنقيب، بحث، استغلال، تحويل و تجميع الغاز الطبيعي، و كذا نقله و تسويقه؛
- تطوير، استغلال، تسويق وتسيير شبكات نقل المحروقات؛

¹ من وثائق المؤسسة، قسم الاستكشاف.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

- إنماء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارجها مع شركات جزائرية أو أجنبية؛
- اكتساب و حيازة كل محفظة الأسهم و كذلك الاشتراك في رأسمال و في كل القيم المنقولة الأخرى في شركة موجودة أو سيتم إنشاءها، في الجزائر أو في الخارج؛
- تمويل السوق المحلي و السوق الدولي بالمحروقات السائلة الغازية؛
- استغلال المنشآت و المعدات و ذلك لزيادة القيمة الحقيقية للمحروقات؛
- العمل على تحقيق السياسة البترولية و بذلك تطوير الاقتصاد؛
- تطوير جميع النشاطات المرتبطة بصناعة المحروقات المباشرة أو غير مباشرة و كذلك الأعمال التي تعود بالفائدة على سوناطراك، وكل ما يتعلق بأهداف الشركة مع استغلال جميع الوسائل.

2. نشاط المؤسسة الوطنية "سوناطراك"

المؤسسة الوطنية "سوناطراك" تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم تدير على أساس أن طبيعة نشاط قواعد القانون التجاري الجزائري، خلال العشرة الأخيرة تميزت هذه المؤسسة بنشاط واسع ويتمثل في:¹

- الاستكشاف.
- تنمية الهياكل.
- إنشاء مصانع التصنيع والتكرير.
- توفير وسائل الإنتاج.
- تسويق المحروقات.

اما نشاطها المالي فيتركز حول:

- البحث.
- التنقيب.
- الإنتاج.
- المعالجة.
- النقل بالأنابيب.

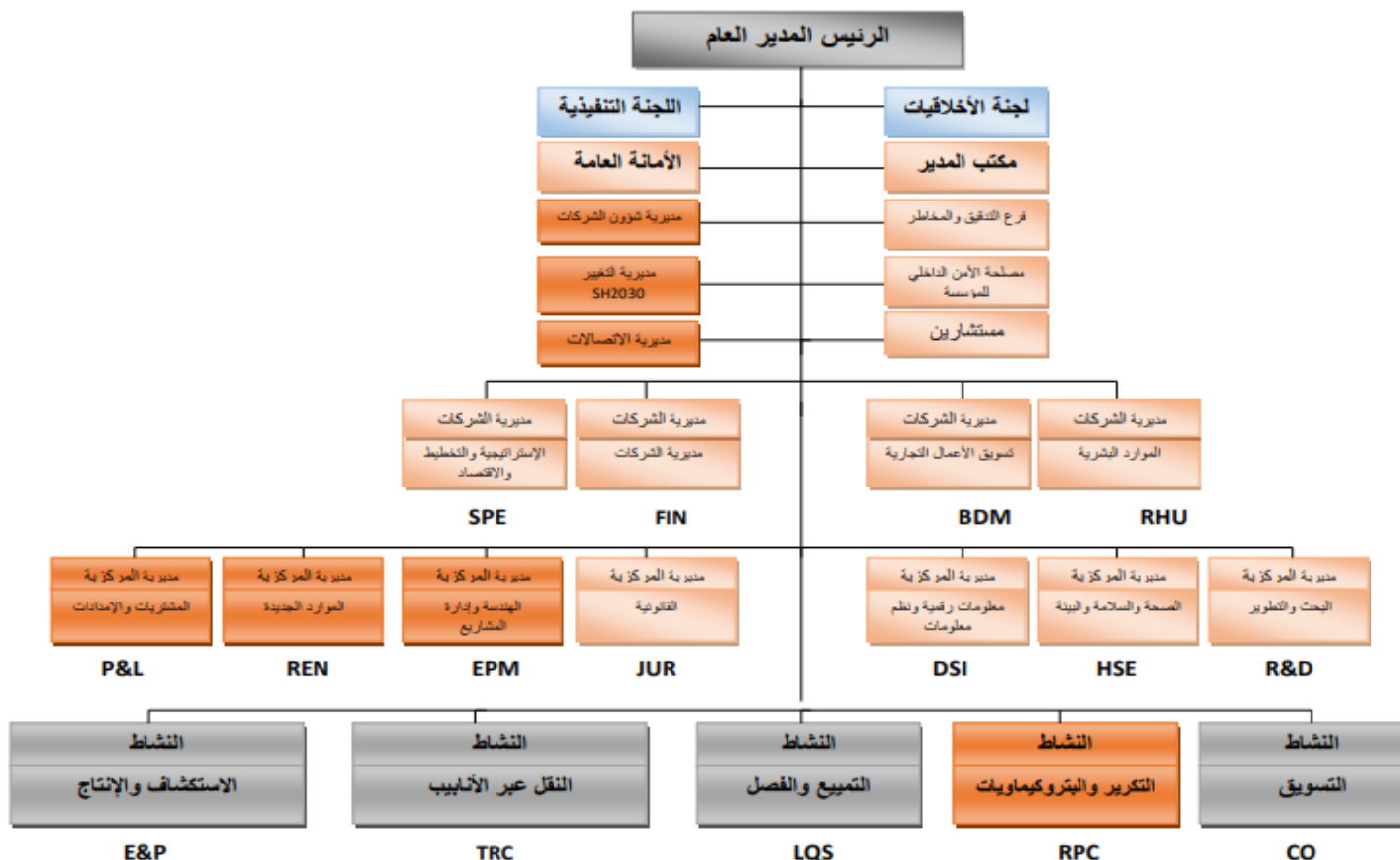
¹ من وثائق المؤسسة، قسم الاستكشاف.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

- تموين السوق المحلي وتسويق المحروقات السائلة والغازية في الأسواق الدولية وللمؤسسة الوطنية "سوناطراك" مخططات تنموية مستقبلية.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك

المخطط التنظيمي لسوناطراك
رقم 282/م ع - مرجع A-001 (م.31) بتاريخ 19 جوان 2018



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق 07)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

المطلب الثاني: تقديم قسم الاستكشاف بومرداس

يعد قسم الاستكشاف من بين الاقسام المتفرعة من المؤسسة الوطنية للمحروقات سوناطراك ومن اهم مهامه البحث و التنقيب عن البترول من اجل الرفع من قيمة الاحتياطي الوطني للمحروقات و الذي يتواجد مقره الاداري بولاية بومرداس.

اولا: نشأة قسم الاستكشاف

تأسس قسم الاستكشاف عام 1972 وفقا لعدة قرارات اهمها:

- القرار 001 الصادر في 1970/08/08
 - القرار 026 الصادر في 1972/03/08 الذي ينص على ضرورة وجود فكرة شاملة حول تأسيس مديرية الاستكشاف.
 - القرار 031 الصادر في 1972/07/20 الذي يتعلق بإدارة الاستكشاف.
- تبعاً لإعادة تنظيم سوناطراك في تاريخ 1987/04/04 فان مديرية الاستكشاف رفعت الى رتبة قسم و تنظيمها بناء على القرار 00-364 الصادر في 1988/06/18.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف (بومرداس)

حسب ما جاء في القرار 031 المؤرخ في 1972/03/20 فان قسم الاستكشاف يتكون من:

• المديريات الجهوية : هي موزعة على أحواض و عددها ثلاثة:

- مديرية جهوية للشرق.
- مديرية جهوية للغرب.
- مديرية جهوية للشمال.
- مديرية جهوية للوسط.

تتمثل مهامها الأساسية هي اعداد و متابعة وضع برنامج العمل في ميدان الجيولوجيا والجيوفيزياء وعملية الحفر .

• مديرية الدراسات: و مهامها الأساسية هي :

- ضمان التغطية التقنية لكامل المديرية الجهوية والى النشاطات الدولية وذلك بالخبرة وإدخال تقنيات جديدة في الاستكشاف.
- إعداد برامج الاستكشاف.
- وضع دراسات مختصة بالمشاكل المتعلقة بالاستكشاف.
- ضمان تقسيم الاستكشاف والموارد التي بقيت للاستكشاف بالحوض لحساب المديريات الجهوية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف " بومرداس

- **المجلس العلمي :** و تتحصر مهامه في:
 - تحديد مخططات التنمية و البحث البترولي تماشيا مع توجيهات و متطلبات و سياسة المؤسسة.
 - موافقة إستراتيجية الاستكشاف و المشاركة في إعداده.
 - ضمان التوجيه العام للاستكشاف في الجزائر وتحديد الأولويات و الأهداف التي ترغب المؤسسة في الوصول إليها.
 - مراقبة التوجه العام لعمليات الترقية لميدان المناجم الوطنية.
 - المساهمة في تحديد سياسة التكوين و التنمية للموارد البشرية.
- **مديرية تسيير المعلومات: و تتكون من :**
 - دائرة معالجة المعلومات.
 - دائرة بنك المعلومات.
 - دائرة تكنولوجيا المعلومات.
 - دائرة خدمة المعلومات.
 - دائرة المعلومات المملوكة.
- **مديرية تسيير الموارد البشرية و الوسائل :** و تتكون من :
 - دائرة التنمية و الموارد البشرية.
 - دائرة تسيير الموارد البشرية.
 - دائرة التكوين و الوسائل.
- **مديرية المالية: و تتكون من:**
 - الدائرة القانونية.
 - دائرة المالية و المحاسبة.
- **مديرية المالية و الشؤون القانونية: و تتكون من :**
 - دائرة المالية و المحاسبة، و الدائرة القانونية .
- **مديرية التخطيط**
 - دائرة التخطيط و مراقبة التسيير .

• مديرية التخطيط:

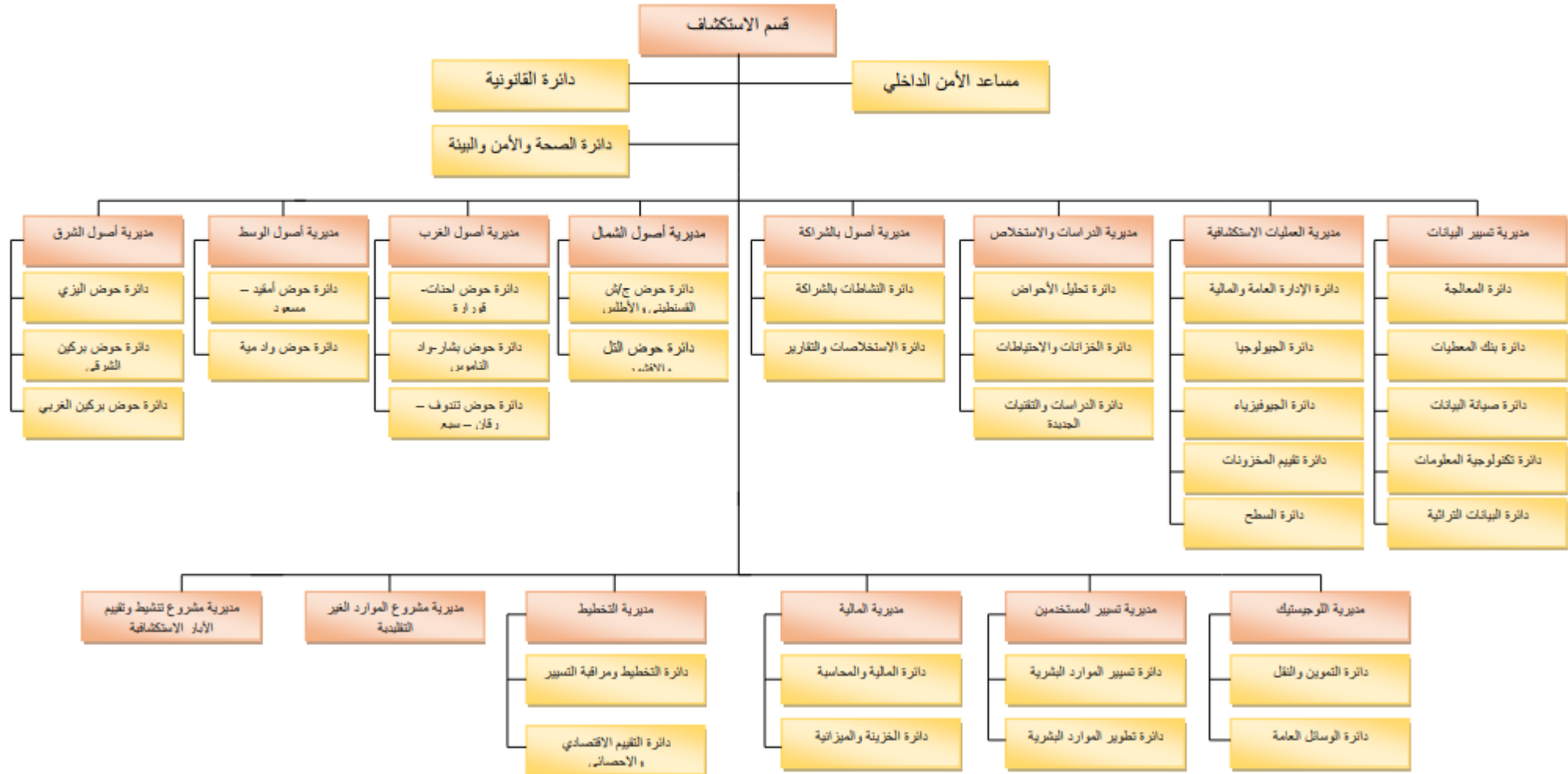
- دائرة التخطيط و مراقبة التسيير.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف



الهيكل التنظيمي لقسم الإستكشاف
النشاط الإستكشاف والإنتاج

رقم 295-م.ع
A-573 (م10)
بتاريخ 06-01-
2017



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحق 08)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

المطلب الثالث: مهام قسم الاستكشاف

تتلخص اهم مهامه في :

- تطوير وقيادة نشاطات التنقيب والبحث عن المحروقات، وإعادة إنشاء وتأسيس الاحتياطات الوطنية .
- توفير البيانات، التوصيات والنصائح اللازمة للبرامج التقنية للاستغلال في الآجال القصير، المتوسطة و الطويلة، كذلك إعداد وتحضير المخططات السنوية الخاصة بها، مع متابعة ومراقبة التنفيذ .
- البحث والتنقيب داخل مختلف الأحواض البترولية لقطاع المناجم تطوير ومتابعة دراسات الوطنية.
- تحضير وإعداد البرامج التقنية للاستكشاف الطويل، المتوسط والقصير المدى و إعداد الموازنات الخاصة بها، كما يقوم بمتابعة ومراقبة تنفيذها.
- تكوين الخبرات الهامة في ميدان الدراسات الخاصة بالاستكشاف خاصة في مجال البيولوجيا و الجيوفيزياء، وكذا تطويرها.
- المتابعة القانونية، المالية والتقنية لعقود الاستكشاف بالشركة.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية في مؤسسة سوناطراك بواسطة النسب والمؤشرات المالية ودورها في تحليل خطر السيولة

تطرقنا في هذا المبحث الى تحليل القوائم المالية ودورها في خطر السيولة انطلاقا من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة في المؤسسة محل الدراسة لسنوات 2020 و 2021.

المطلب الأول: التحليل باستعمال مؤشرات التوازن

تمثل الجداول المالية الميزانيات المختصرة لمؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف " خلال سنتين (2020-2021).

الجدول رقم (03):ميزانية الأصول 2020

ميزانية الأصول قسم الاستكشاف 2020				
actifsالأصول	Totalإجمالي	إهلاكات /مؤنات amor/ prov	صافي net(n)	net(n-1)صافي

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

321069998	212465019	1549584126	1762049145	الأصول الغير جارية
409913430	398001432	1984033111	2382034543	فارق الشراء
				التثبيتات المعنوية
				التثبيتات العينية
				أراضي
				بنايات
				تثبيتات عينية أخرى
				تثبيتات قيد التنازل
				تثبيتات الجاري إنجازها
289425787481	300022342432	114354929064	414377271496	التثبيتات المالية
240486105	213967302		213967302	سنداتموضوعة موضع
				معادلة
				مساهمات أخرى و ديون دائنة
				ملحقة
				سندات أخرى مثبتة
240486105	213967302		213967302	قروض و أصول أخرى
				غيرجارية
463876442	521939521		521939521	ضرائب مؤجلة عن الأصل
290861113455	301368715705	117888546301	419257262006	مجموع الأصول الغير جارية
24790213	22626387	21644185	44270572	أصول جارية
980611556	655253724	265690047	920943771	مخزونات و مستحقات
				ديون دائنة و إستخدامات مماثلة
				زبائن
8424813	206214	244207445	244413659	مدينون آخرون
959469028	651852065	21482602	673334667	ضرائب و مشابهها
4063420	1286108		1286108	ديون دائنة أخرى و استخدامات
8654295	1909337		1909337	مماثلة
				الموجودات و ما شابهها
70555706	61625186		61625186	الأموال الموظفة و الأصول
				الجارية الأخرى
70555706	61625186		61625186	الخزينة
1075957475	739505297	287334232	1026839529	مجموع الأصول الجارية
291937090930	302108221002	118175880533	420284101535	المجموع العام للأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملحق 09)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

الجدول رقم (04):ميزانية الخصوم 2020

ميزانية الخصوم قسم الاستكشاف 2020		
Net(n-1)	net (n)	الخصوم passif
		رؤوس الأموال الخاصة
-	-	رأس المال تم إصداره
-	-	رأس المال غير مستعان به
-	-	علاوات و إحتياطيات (إحتياطيات مجمدة-1)
-	-	فوارق التقييم
-	-	فارق المعادلة (1)
-	-	نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1)
8-4600133861	-56960188459	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد
		حصة الشركة المجمدة (1)
316256363049	344496036383	حصة ذوي الأقلية (1)
270255024431	287535874924	مجموع رؤوس الأموال الخاصة (1)
		الخصوم الغير جارية
-	-	قروض و ديون مالية
-	-	ضرائب(مؤجلة و مرصود لها)
		ديون أخرى غير جارية
1112158371	1290593187	مؤونات و منتجات ثابتة سلفا
1112158371	1290593187	مجموع الخصوم الغير جارية 2
		الخصوم الجارية
19955559767	12719174590	موردون و حسابات ملحقة
6930640	14169058	ضرائب
607417721	548409242	ديون أخرى
20569908128	13281752891	مجموع الخصوم الجارية
291937090930	302108221002	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملحق 09)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

الجدول رقم (05): الميزانية الأصول 2021

ميزانية الأصول لقسم الاستكشاف 2021				
actifsالأصول	Totalإجمالي	amort/إهلاكات /مؤونات prov	صافي net(n)	net(n-1)صافي
الأصول الغير جارية				
فارق الشراء				
التثبيتات المعنوية	1764661801.78	1658132198.19	106529603.59	212465018.81
التثبيتات العينية	2394200205.22	2091594809.65	302605395.75	398001432.37
أراضي				
بنايات				
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات قيد التنازل				
تثبيتات الجاري إنجازها				
التثبيتات المالية	388114337389.63	106211133813.13	281903203576.50	300022342431.82
سندات موضوعة موضع معادلة	241163790.91		241163790.91	213967301.84
مساهمات أخرى و ديون دائنة				
ملحقة				
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول أخرى	241163790.91		241163790.91	213967301.84
غير جارية				
ضرائب مؤجلة عن الأصل	584124430.53		584124430.53	521939520.59
مجموع الأصول الغير جارية	393098487618.07	109960860820.97	283137626797.10	301368715705.43
أصول جارية				
مخزونات و مستحقات	41228544.96	24119326.85	17109218.11	22626386.79
ديون دائنة و إستخدامات	359099319.30	256033492.34	103065826.96	655253724.33
مماثلة				
زبائن	244012405.75	243727588.07	284817.68	206214.23
مدنيون اخرون	109930862.54	12305904.27	97624958.27	651852065.11
ضرائب و مشابها	819669.40		819669.40	1286108.46
ديون دائنة أخرى و استخدامات	4336381.61		4336381.61	1909336.53
مماثلة				
الموجودات و ما شابهها	220549373.87		220549373.87	61625185.52
الأموال الموظفة و الأصول				
الجارية الأخرى				
الخزينة	220549373.87		220549373.87	61625185.52

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

739505296.63	340724418.94	280152819.19	620877238.13	مجموع الأصول الجارية
302108221002.06	283478351216.04	110241013640.15	393719364856.19	المجموع العام للأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملحق 10)

الجدول رقم (06): ميزانية الخصوم 2021

ميزانية الخصوم لقسم الاستكشاف 2021		
Net(n-1)	net (n)	الخصوم passif
		رؤوس الأموال الخاصة
-	-	رأس المال تم إصداره
-	-	رأس المال غير مستعان به
-	-	علاوات و إحتياطيات (إحتياطيات مجمدة-1)
-	-	فوارق التقييم
-	-	فارق المعادلة (1)
-	-	نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1)
56960188458.57	-15163152972.06	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد
		حصة الشركة المجمدة (1)
		حصة ذوي الأقلية (1)
344496063382.51	288563365613.58	
287535874923.94	273400212641.52	مجموع رؤوس الأموال الخاصة (1)
		الخصوم الغير جارية
-	-	قروض و ديون مالية
-	3792735.28	ضرائب(مؤجلة و مرصود لها)
-		ديون أخرى غير جارية
-		مؤونات و منتجات ثابتة سلفا
1290593187.14	1435101232.41	
1290593187.14	1438893967.69	مجموع الخصوم الغير جارية 2
		الخصوم الجارية
12719174590.02	8016788161.27	موردون و حسابات ملحقة
14169058.47	8430988.80	ضرائب
548409242.49	614035456.75	ديون أخرى
13281752890.98	8639244606.83	مجموع الخصوم الجارية
302108221002.06	283478351216.04	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملحق 10)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

سوف نقوم بحساب مؤشرات التوازن وتحليلها وإعطاء حلول لمؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف".

اولا: تحليل خطر السيولة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل FRNG:

رأس المال العامل = (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة)

الجدول رقم (07): حساب رأس المال العامل

السنوات	البيان	2021	2020
	الأموال الدائمة	274839106609.21	288826468111
	الأصول الثابتة	283137626797.10	301368715705
	رأس المال العامل FRNG	-829520187.89	-12542247594

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل اصغر من الصفر (سالب) في كل السنوات الدراسة وهذا راجع إلى أن الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة يعني أن المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي حيث قامت المؤسسة بتمويل الاستخدامات ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة قصيرة الأجل، وفي هذه الحالة المؤسسة عاجزة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي الى تقليص مستوى استثمارها إلى الحد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، هذه الحالة مؤشر على وجود اختلال في التوازن المالي الوظيفي وهذا دليل على سوء التسيير.

2. احتياجات رأس المال BFR:

احتياجات رأس المال = (احتياجات الدورة - موارد الدورة)

الجدول رقم (08): حساب احتياجات راس المال

السنوات	البيان	2021	2020
	احتياجات الدورة	120175045.07	677880111
	موارد الدورة	8639244606.83	13281752891
	احتياجات رأس المال BFR	-8519069561.76	-12603872780

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

التعليق: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة اقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلاف في الاستغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح، وهذا يعبر على انه لا يوجد حاجة وجب تغطيتها أي أن الخصوم المتداولة غطت الأصول المتداولة، وهو مؤشر على التوازن المالي في المؤسسة.

3. الخزينة TN:

الخزينة = (رأس المال العامل - احتياجات رأس المال)

الجدول رقم (09): حساب الخزينة

البيان	السنوات	2020	2021
رأس المال العامل		-12542247594	-829520187.89
احتياجات رأس المال		-12603872780	-8519069561.76
الخزينة TR		61625186	220549373.87

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: الخزينة اكبر من الصفر معناه رأس المال العامل اكبر من احتياجات رأس المال وهذا ما يعني انه يوجد فائض في السيولة يمكنها من تمويل أصولها المتداولة، معناه أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح للمؤسسة بمواجهة التزاماتها مع الغير في المدى القصير لكن في المقابل هذا يعبر على أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة مما يطرح مشكلة الربحية أو ما ما يعرف بتكلفة الفرصة الضائعة لدى وجب على المؤسسة أن تعالج هذه الوضعية باستثمار هذا الفائض المالي.

تعمل كل مؤسسة على تحقيق خزينة مثلى والخزينة المثلى هي الخزينة التي تكون نتيجتها تكون صفرية وهذه الحالة شبه مستحيلة حيث نقترح:

- في حالة الخزينة اكبر من الصفر:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال

في هذه الحالة نقوم بتخفيض رأس المال العامل أو زيادة احتياج رأس المال العامل .

عند خفض رأس المال العامل نجد:

رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

في هذه الحالة نقوم بتخفيض أموال دائمة أو زيادة في أصول الثابتة أموال الدائمة هي عبارة عن أموال خاصة و (+) ديون طويلة الأجل يجب على المؤسسة تخفيض في ديون طويلة الأجل أو توسيع في نشاطها، أما في حالة رفع الأصول الثابتة تقوم المؤسسة بشراء آلات جديدة أو أراضي من أجل توسيع نشاطها.

في حالة زيادة احتياج رأس المال نجد:

$$\text{احتياج رأس المال} = (\text{أصول جارية} - \text{خزينة}) - (\text{خصوم جارية} - \text{سلفات})$$

عند زيادة في احتياج رأس المال أما نقوم بزيادة أصول جارية أو خفض في خصوم جارية .

في حالة زيادة أصول جارية تقوم المؤسسة بشراء بضائع واكتساب زبائن جدد، أما في حالة انخفاض خصوم جارية تقوم المؤسسة بتخفيض ديون قصيرة.

- في حالة الخزينة اصغر من الصفر: في هذه الحالة تكون العكس الخزينة اكبر من الصفر.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية

1. نسبة التداول

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الجدول رقم (10): حساب نسبة التداول

البيان	السنوات	2020	2021
الأصول المتداولة		739505297	340724418.94
الخصوم المتداولة		13281752891	8639244606.83
نسبة التداول		0.055	0.039

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة تداول خلال السنوات 2020-2021 ولكنها تتخفض من سنة إلى أخرى حيث في 2020 بلغت 5.5% وهذا يعود إلى ارتفاع الخصوم المتداولة مقارنة بالأصول المتداولة.

2. نسبة السيولة السريعة

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

الجدول رقم (11): حساب نسبة السيولة السريعة

البيان	السنوات	2020	2021
الأصول المتداولة - المخزون		716878910	323615200.83
الخصوم المتداولة		13281752891	8639244606.83
نسبة السيولة السريعة		5.3%	3.7%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و 8)

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة تتخفف خلال سنة 2020 و 2021 حيث بلغت سنة 2020 نسبة 5.3% وسنة 2021 نسبة 3.7% حيث كانت خلال هاتين السنتين أكثر من 1، ومنه المؤسسة خلال السنتين كانت نسبة السيولة السريعة كبيرة جدا وهذا يعود إلى ارتفاع قيمة الحسابات الدائنة والاستخدامات الثابتة خاصة حساب المدينون الآخرون.

3. نسبة السيولة الجاهزة

نسبة السيولة الجاهزة = الأصول النقدية والشبه النقدية / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (12): حساب نسبة السيولة الجاهزة

البيان	السنوات	2020	2021
الأصول النقدية والشبه النقدية		61625186	220549373.87
الخصوم المتداولة		13281752891	8639244606.83
نسبة السيولة الجاهزة		0.0046%	0.025%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و 8)

التعليق: نلاحظ أن قيمة السيولة الجاهزة متدهورة خلال سنوات الدراسة 2020 أي بلغت 0.0046% وسنة 2021 بلغت 0.025%، وهذا راجع لانخفاض الخصوم المتداولة وتدهور قيمة الخزينة أي الأصول النقدية والشبه النقدية، وهذا دليل على عدم امتلاك المؤسسة لأموال الموجهة لالتزاماتها قصيرة الأجل.

4. نسبة التمويل الخارجي للأصول

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الديون الطويلة الأجل + الديون القصيرة) / مجموع الأصول $\times 100$

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

الجدول رقم (13): حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول

2021	2020	السنوات البيان
10078138574.52	14572346078	الديون الطويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل
283478351216.04	302108221002	مجموع الأصول
3.55%	4.82%	نسبة التمويل الخارجي للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و 8)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تم حساب نسبة التمويل الخارجي لسنة 2021-2020 نلاحظ أن هذه النسب موجبة في سنة 2020 كانت النسبة 4.82% ثم انخفضت سنة 2021 إلى 3.55% وهذا راجع لكون المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي في تمويل أصولها وعدم اللجوء إلى التمويل الذاتي وهذا مؤشر غير جيد لعدم تحمل المؤسسة لعبء الفوائد.

5. نسبة التمويل الداخلي للأصول

نسبة التمويل الداخلي للأصول = (رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المرحلة / مجموع الأصول) × 100.

الجدول رقم (14): حساب نسبة التمويل الداخلي للأصول

2021	2020	السنوات البيان
273400212641.52	287535874924	رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المرحلة
283478351216.04	302108221002	مجموع الأصول
96.44%	95.17%	نسبة التمويل الداخلي للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و 8)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تم حساب نسبة التمويل الداخلي لسنة 2020-2021 نلاحظ أن هذه النسب موجبة وفي تزايد حيث كانت سنة 2020 بنسبة 95.17% لتصبح سنة 2021 بنسبة 96.44% ، وهذا راجع لكون المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل أصولها دون اللجوء إلى التمويل الخارجي وتعتبر هذه النسبة مؤشر جيد وذلك لعدم تحمل المؤسسة لعبء الفوائد.

6. نسبة المديونية الكاملة

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = (\text{إجمالي الديون} / \text{أموال الخاصة}) \times 100$$

الجدول رقم (15): حساب نسبة المديونية الكاملة

البيان	السنوات	2020	2021
إجمالي الديون		14572346078	10078138574.52
الأموال الخاصة		301368715705	283137626797.10
نسب المديونية الكاملة		4.83%	3.55%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تم حساب المديونية الكاملة لسنة 2020-2021 نلاحظ أن هذه النسب موجبة لكنها في انخفاض تدريجي، حيث سنة 2020 بلغت 4.83% وسنة 2021 بلغت 3.55%، ومنه الاموال الخاصة اكبر من إجمالي الديون، وهي اقل من 1 أي اقل من 100% وهذا مؤشر ايجابي للمؤسسة.

7. نسبة المديونية القصيرة الأجل

$$\text{نسبة المديونية القصيرة الأجل} = (\text{الخصوم المتداولة} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

الجدول رقم (16): حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل

البيان	السنوات	2020	2021
الخصوم المتداولة		13281752891	8639244606.83
الأموال الخاصة		287535874924	273400212641.52
نسبة المديونية القصيرة الأجل		4.61%	3.15%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

التعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أين تم حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لسنة 2020-2021 حيث بلغت سنة 2020 نسبة 4.61% وسنة 2021 نسبة 3.15%، ومنه نلاحظ أن هذه النسب موجبة لكنها في انخفاض تدريجي، ومنه الأموال الخاصة اكبر من الخصوم المتداولة، وهي اقل من 1 أي اقل من 100% وهذا مؤشر ايجابي للمؤسسة.

8. نسبة المديونية طويلة الأجل

نسبة المديونية طويلة الأجل = (الديون طويلة الأجل / الأموال الخاصة) $\times 100$

الجدول رقم (17): حساب نسبة المديونية طويلة الأجل

البيان	السنوات	2020	2021
الديون طويلة الأجل		1290593187	1438893967.69
الأموال الخاصة		287535874924	273400212641.52
نسبة المديونية طويلة الأجل		0.44%	0.52%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تم حساب نسبة المديونية طويلة الأجل لسنة 2020-2021 نلاحظ أن هذه النسب موجبة وهي في ارتفاع تدريجي، ومنه الأموال الخاصة اكبر من الديون طويلة الأجل، وهي اقل من 1 أي اقل من 100% وهذا مؤشر ايجابي للمؤسسة.

9. نسبة تمويل الأصول الثابتة

نسبة تمويل الأصول الثابتة = (الديون طويلة الأجل / صافي الأصول الثابتة) $\times 100$

الجدول رقم (18): حساب نسبة تمويل الأصول الثابتة

البيان	السنوات	2020	2021
الديون طويلة الأجل		1290593187	1438893967.69
صافي الأصول الثابتة		301368715705	283137626797.10
نسبة تمويل الأصول الثابتة		0.42%	0.50%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تم حساب نسبة تمويل الأصول الثابتة بالديون الطويلة الأجل للسنوات 2020-2021 نلاحظ أن هذه النسبة موجبة وصغيرة نوعا ما وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على تمويل الأصول الثابتة بأموالها الخاصة وهو مؤشر جيد لعدم تحمل المؤسسة لعبء الفوائد.

10. نسبة التمويل الذاتي

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

الجدول رقم (19): حساب نسبة التمويل الذاتي

2021	2020	السنوات البيان
273400212641.52	287535874924	الأموال الخاصة
283137626797.10	301368715705	الأصول الثابتة
96.56%	95.40%	نسبة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الذاتي خلال سنوات 2020-2021 متزايدة وهي اصغر من 1 أي اصغر من 100% وهذا يدل قدرة المؤسسة لتمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

11. نسبة الاستقلالية المالية

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

الجدول (20): حساب نسبة الاستقلالية المالية

2021	2020	السنوات البيان
273400212641.52	287535874924	الأموال الخاصة
10078138574.52	14572346078	مجموع الديون
27.12	19.73	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تم حساب نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات 2020-2021 أنها متزايدة من سنة لأخرى خلال السنوات الدراسة وهي اكبر من 1 وهذا أمر جيد لأنها تعتمد على تمويلها الذاتي دون اللجوء للاقتراض.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

12. نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الخصوم الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (21): حساب نسبة التمويل الدائم

السنوات	2020	2021
البيان		
الخصوم الدائمة	288826468111	274839106609.21
الأصول الثابتة	301368715705	283137626797.10
نسبة التمويل الدائم	0.95	0.97

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 7 و8)

التعليق: نلاحظ من الجدول أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات 2020-2021 كانت اقل من 1 أي اقل من 100% وهذا راجع إلى أن الخصوم الدائمة لا تستطيع تغطية الأصول الثابتة للمؤسسة وهذا ما يفسر أن رأس المال العامل سالب.

المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة

أولاً: جدول حساب النتائج

يمثل الجدول الموالي حساب النتائج لمؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف " خلال السنتين (2020-2021).

الجدول رقم (22): حساب النتائج لسنة 2020-2021

حساب النتائج لقسم الاستكشاف			
رقم/حساب	البيان	مبالغ سنة 2020	مبالغ سنة 2021
70	المبيعات و المنتجات الملحقة	965686.40	461997.22
72	تغيرات مخزونات	-	-
73	الإنتاج المثبت	29772359138.70	21251837346.49
74	إعانات الاستغلال	-	-
	1- انتاج السنة المالية	29773324825.10	21252299343.71
60	المشتريات المستهلكة	31031066.91	25461133.01
61/62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	62004030009.36	39608692635.06
	2- استهلاك السنة المالية	62035061076.28	39634153768.07
	3- قيمة الاستغلال المضافة (2-1)	-32035061076.28	-18381854424.36

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

63	أعباء المستخدمين	305353456.36	3159976137.01
64	الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة	15282426508.59	1066444011.70
	4- اجمالي فائض الاستغلال	-50597697325.13	-22608274573.07
75	النواتج الاستغلال الأخرى	3186418483.75	1341591769.20
65	الأعباء الاستغلال الأخرى	4739823318.92	1660781025.45
68	المخصصات والاهتلاكات	6399541121.84	626018269.41
78	استئناف عن خسائر القيمة	1858692648.33	8485892737.39
	5- نتيجة الاستغلال	-56691950633.81	-15067589361.34
76	المنتجات المالية	46524505.05	15770201.75
66	الاعباء المالية	36285312.31	165783206.70
	6- النتيجة المالية	10239192.75	-150013004.95
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	-56681711441.07	-15217602366.29
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية(التغيرات)	-58063078.55	-58392174.66
7	مجموع نواتج الأنشطة العادية	34864960542.23	31095554052.05
6	مجموع أعباء الأنشطة العادية	91821942158.08	46254764243.69
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-56956981695.85	-15159210191.63
77	عناصر غير عادية (نواتج)		
67	عناصر غير عادية (أعباء)	3206762.72	-3942780.43
	9- النتيجة غير العادية	-3206762.72	-3942780.43
	10- النتيجة الصافية للسنة المالية	-56960188458.57	-15163152972.06

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 11-12)

من تحليل الجدول يمكننا استنتاج النقاط التالية:

- إنتاج السنة المالية: عرفت المبيعات والمنتجات الملحقة انخفاض عن السنة 2020 بمقدار 8521025481.39 أي بنسبة (-28.61%) وهذا ما أدى إلى انخفاض السنة المالية نسبة 28.61%.
- استهلاك السنة المالية: عرف استهلاك السنة المالية انخفاض بقيمة 22400907308.21 أي بنسبة 36.11% ويرجع ذلك لانخفاض الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.
- القيمة المضافة للاستغلال: حققت القيمة المضافة نتيجة سالبة خلال السنوات 2020 و 2021 وذلك راجع إلى أن المصاريف اكبر من الإيرادات.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

- الفائض الإجمالي للاستغلال: سجل الفائض الإجمالي للاستغلال تزايد اكبر مما كان عليه سنة 2020، وذلك بمقدار 27989422752.06 نظرا لزيادة أعباء المستخدمين وانخفاض الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
 - النتيجة العمالية: سجلت النتيجة العمالية في سنة 2021 ارتفاع ملحوظا عن سنة 2020، حيث كانت ذات قيمة سالبة وهو مؤشر سلبي بسبب انخفاض إنتاج السنة المالية وانخفاض بعض الأعباء مثل: مخصصات الاهتلاك.
 - النتيجة المالية: شهدت تدهورا كثيرا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وذلك لعدم استفادة المؤسسة من المنتجات المالية.
 - صافي نتيجة السنة المالية: يلاحظ أن صافي السنة المالية سالبا خلال سنة 2020 و2021 وذلك لانخفاض إنتاج السنة المالية.
- ملاحظة:** نلاحظ من جدول النتائج خلال كل السنوات الدراسة أن النتيجة الصافية سالبة وهذا راجع إلى أن المؤسسة نشاطها التطوير والاستكشاف وأن المؤسسة الأم هي التي تقوم بتعامل مع الموردين والمبيعات والتي تغطي النقص الموجود في الميزانية المالية في كل سنة.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة

يمثل الجدول التالي جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف " خلال السنتين (2020-2021).

الجدول رقم(23): تدفقات الخزينة لسنتين(2020-2021)

جدول تدفقات الخزينة لقسم الاستكشاف		
2021	2020	بيان
-	-	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-15163152972.06	-56960188458,5733	صافي الدخل للسنة
-	-	مناسب ل:
-7790358847.38	3032964159.34	الإهلاك والمؤنات
-58392174.66	-58063078.55	التغيير في الضرائب المؤجلة
-	-	حصة المنح المحولة إلى الأرباح

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

3042027.14	-424633.22	تغيير في المخزون
7874663.73	-1802656.85	التغيير في العملاء والذمم المدينة الأخرى
-4088538496.12	-6977894295.91	التغير في الموردون
-	-	نقص أو زيادة قيمة التنازل عن الضرائب
-55932697768.93	28239700333.64	الترحيل من جديد و حساب الارتباط
-83022223568.29	-32725708630.11	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (أ)
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
-22913494639.71	-29907497817.59	مسحوبات من الاقتناء التثبيتات مادية و غير مادية
49161650426.84	16596418506.13	الإيرادات من عمليات بيع التثبيتات المادية و غير مادية
-98869444.68	-38958173.05	مسحوبات من الاقتناء التثبيتات المالية
71672955.61	65476975.71	الإيرادات المالية عن عمليات بيع التثبيتات المالية
-	-	الحصص و الأقساط المقبوضة من الناتج
-	-	تأثيرات تغيرات محيط التجميد
26220959298.06	-13284560508.79	التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية (ب)
-	-	التدفقات النقدية المتعلقة بعمليات التمويل
-	-	تغيير في حقوق الملكية
-	-	التغيير في القروض والديون المالية
-	-	مخصصات النتيجة (ن -1)
-	-	القسائم والأرباح
56960188458.57	46001338618.01	الحجوزات الاختيارية
56960188458.57	46001338618.01	التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (ج)
158924188.35	-8930520.89	التدفق النقدي للفترة (أ + ب + ج)
61625185.52	70555706.41	الخزينة عند الافتتاح

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

220549373.87	61625185.52	الخزينة عند الأغلاق
-	-	تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
158924188.35	-8930520.89	التغير في أموال الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملحق 13)

1. نسبة تغطية النقدية: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية \ جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

الجدول رقم (24): حساب نسبة التغطية النقدية

2021	2020	السنوات البيان
-83022223568.29	-32725708630.11	صافي التدفق النقدي
83181147756.63	32716778109.22	جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
-0.998	-1.00027	نسبة التغطية النقدية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملاحق 9 و10)

التعليق: تشير هذه النسبة الى عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، بما أن هذه النسبة سالبة في السنتين فهذا يدل على عدم كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات وهو ما لا يعتبر مؤشر جيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على الاستثمار.

2. مؤشر النقدية التشغيلية: صافي التدفقات النقدية التشغيلية \ النتيجة الصافية

الجدول رقم (25): حساب مؤشر النقدية التشغيلية

2021	2020	السنوات البيان
-83022223568.29	-32725708630.11	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
-15163152972.06	-56960188459	النتيجة الصافية

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

مؤشر النقدية التشغيلية	0.57	5.47
------------------------	------	------

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملحق 11)

التعليق: نلاحظ أن مؤشر النقدية التشغيلية ارتفع من سنة 2020 الى سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا وهذا يعني ان المؤسسة قدرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

المطلب الثالث: النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل خطر السيولة في مؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف

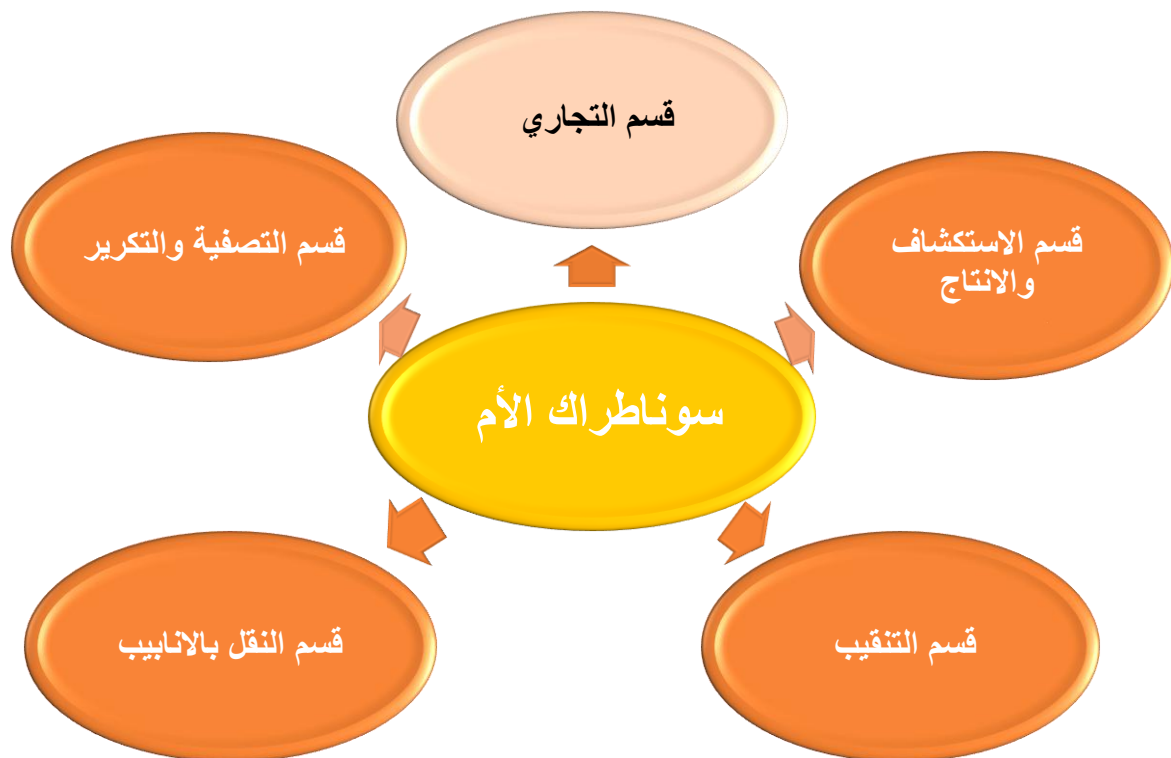
بعدما تم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة قسم الاستكشاف وتحليل خطر السيولة في المطلب السابق، وذلك باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي سيتم في هذا المطلب تحليلا لنتائج المتحصل عليها:

- التوازن المالي: المؤسسة غير متوازنة من اعلى ميزانياتها خلال سنوات الدراسة وحققت عجز في تمويل احتياجاتها طويلة باستخدام أموالها الخاصة وكذلك أموالها الدائمة.

- بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والتي هي رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل أشار إلى نفس الدلالة، حيث كان رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل سالبا في السنة الأولى وفي السنة الثانية وهذا لا يعني أن المؤسسة في حالة خطر لان هذه الميزانية تخص قسم الاستكشاف فقط ليست ميزانية الشركة الأم (المجمع)، لان شركة سوناطراك تتضمن خمس وحدات (التنقيب، الاستكشاف والإنتاج، الفصل والتميع، التكرير البتروكيميائي، النقل والتوزيع وأخيرا الوحدة التجارية)، وجميع الوحدات نتائجها سالبة، ماعدا الوحدة التجارية نتائجها موجبة، وبأرقام خيالية ولديها الإيرادات فقط ونسبة ضئيلة من المصاريف عكس الوحدات الأخرى التي لديها مصاريف.

من خلال ما تم شرحه نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: أقسام شركة سوناطراك



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " قسم الاستكشاف" بومرداس

خلاصة

يعتبر تحليل خطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية انطلاقاً من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات، والذي يمكن من خلاله تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تم إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف، حيث تم عرض قائمة الميزانية وجدول تدفقات الخزينة وجدول حسابات النتائج، إضافة إلى القيام بعملية تحليل خطر السيولة اعتماداً عليهم، حيث تم استخراج أهم النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة، نسب النشاط، ونسب تدفقات الخزينة إضافة إلى مؤشرات التوازن المالي وذلك بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وقد تم التوصل إلى أن المؤسسة بعيدة عن خطر السيولة خلال فترة الدراسة رغم أن رأس المال العامل نتيجته سالبة والنتيجة الصافية سالبة وهذا راجع إلى أن المؤسسة نشاطها التطوير والاستكشاف وأن المؤسسة الأم هي التي تقوم بالتعامل مع الموردين والمبيعات وهي التي تغطي النقص الموجود في الميزانية المالية في كل سنة.

الخاتمة

القوائم المالية موضوع من المواضيع التي أثارت جدلاً واسعاً في مجال المالية، من أجل معالجة موضوع الدراسة الذي يختص بتحليل خطر السيولة اعتماداً على الميزانية وجدول تدفقات الخزينة، تم الإلمام بالجانب النظري الذي تم فيه عرض الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة من قوائم مالية وإيضاح خطر السيولة وكيفية تحليلها، واستكمالاً لذلك تم إجراء الدراسة التطبيقية في مؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف"، حيث تم الاعتماد على معلومات الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة من أجل تحليل خطر السيولة، حيث تم التركيز في هذا التحليل على نسب السيولة ونسب النشاط ومؤشرات التوازن المالي، إضافة إلى نسب تدفقات الخزينة، وذلك لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة للكشف عن وقوعها في مخاطر السيولة من عدمه، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل إلى مجموعة النتائج النظرية والتطبيقية وتقديم اقتراحات.

1. مناقشة الفرضيات: من خلال دراستنا لجانب النظري وتطبيقي تمكنا من اختبار الفرضيات في مقدمة هذا العمل، وذلك على النحو التالي:

➤ **الفرضية الأولى:** هذه الفرضية صحيحة باعتبار أن القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المالي وهي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة وتتجلى أهدافها إلى تقديم المعلومات حول قدرة المؤسسة على تقييم نقاط القوة والضعف ومدى مواجهة التزاماتها.

➤ **الفرضية الثانية:** هذه الفرضية صحيحة لأن المخاطر المالية هي الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة التغيرات غير مؤكدة.

➤ **الفرضية الثالثة:** هذه الفرضية صحيحة باعتبار أن السيولة في المؤسسة الاقتصادية هي قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

➤ **الفرضية الرابعة:** هذه الفرضية صحيحة لأن تحليل خطر السيولة على مستوى مؤسسة سوناطراك يعتمد على القوائم المالية.

2. نتائج البحث: من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

➤ القوائم المالية هي عبارة عن تقارير وملاحق تبين الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وكذلك يعتمد عليها لاتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمؤسسة والأطراف الخارجية.

➤ السيولة هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المطلوبة بأجل قصير دون تحمل أي خسارة.

- مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة من أهم الأدوات المستخدمة لتحليل خطر السيولة.
- النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية وهو حال قسم الاستكشاف.
- تبين الميزانية المركز المالي للمؤسسة في نقطة معينة من الزمن كما تبين الميزانية كيفية تمويل الأعمال واستثمار أموال وتقسم الأصول والخصوم إلى جارية وغير جارية ووجود عمود بالمبالغ الصافية للسنة الماضية من أجل المقارنة.
- يقيس حساب النتائج أداء المؤسسة حيث يبرز مقدار الربح الصافي الذي تحصل عليه المؤسسة أو صافي النتيجة.

3. توصيات البحث: بعد قيام بتحليل خطر السيولة انطلاقا من القوائم المالية يمكن تقديم بعض الاقتراحات وهي:

- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة حيث استخدام الأموال المجمدة في تغطية احتياجات الاستثمار التي تساهم في زيادة الأرباح.
- يجب على مؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف" عدم الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل احتياجاتها لأنها حققت نتائج سلبية خلال فترة الدراسة.
- على مؤسسة سوناطراك "قسم الاستكشاف" البحث عن استكشافات جديدة.
- قيام المؤسسة بتنظيم دورات تدريبية شخصية من فترة لأخرى.

4. أفاق البحث: في الأخير لا نقول أننا قد ألمنا بكل جوانب الموضوع وأننا قد أحطنا بكل تفاصيله وفي هذا الصدد يمكن طرح بعض أفاق البحث:

- دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية.
- دور جدول التدفقات الخزينة في تحليل خطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية.
- دور إدارة السيولة في تدنية مخاطر الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- أيمن شنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البداية، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل النشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- الياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسة البترولية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هوم، الجزائر، 2010.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007.
- رشا العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة لنشر والتوزيع، 2001.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني IAS-IFRS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009.
- محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، ونور عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

- عاطف وليم اندروس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.
- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
- محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.
- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، البنك العربي، ط1، الأردن، 2000.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
- ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، بدون سنة نشر، الجزائر.
- ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر، الأردن، 2009.

المجلات والدوريات:

- خليفة الحاج، قياس اثر السيولة والملائمة المالية على ربحية المؤسسات الاقتصادية-دراسة تطبيقية الشركة المدرجة في بورصة قطر خلال فترة 2013/2017، المجلد 7، العدد 12، 2019.

- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،- العدد الاقتصادي- 35، جامعة الاغواط.
- مصطفى العقاري، المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 01، جوان، 2007.
- وحيدة جبر المنشد، عدنان عودة صالح الصفار، خاصة فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانية الاستثمار مع إشارة للعراق، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العراق، العدد السابع، 2017.

المذكرات والرسائل والأطروحات:

- إيناس صبيدة، أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولية لأول عرض القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة- بومرداس، 2017 -2018.
- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية 2 المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
- سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007-2008.
- عبد الحكيم سليمان، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية- الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2019-2020.
- عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية الاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2017.

- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001.
- محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2010.
- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
- نبيل قليل، أهمية قائمة التدفقات النقدية في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة ميناء الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2012.
- نوري الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008.

الملتقيات والمداخلات:

- وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك 2007.
- عبد القادر شلابي، علل قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم في جامعة أكلي امحنة أو لحاج بالبويرة أيام: 26-27\22\2013.

المطبوعات الجامعية:

- عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.
- عبد الكريم بعداش، المحاسبة العامة 1، محاسبة مالية وفق SCF، دروس، أسئلة وأمثلة محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، 2019.

القوانين والتشريعات:

- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية المتضمن للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، المادة 21.
- القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ ب: 25 مارس 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Ali Sahraoui,"Comptabilité Financière –Conforme au SCF & aux Normes IAS/IFRS–, BERTI Editions, Alger, 2011.
- Bernard raffounier- les Normes comptables internationales(IAS/IFRS) – 2^e edition, economica, paris, France, 2005.
- Jean david daesa, risques strategiques et financiers de l'entreprise, édition gereso,France, 2011.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- <https://www.daftra.com>

قائمة الملاحق

ميزانية

الملحق 1

السنة المالية المقفلة في

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي					
تشبيكات معنوية					
تشبيكات عينية					
أراض					
مبان					
تشبيكات عينية أخرى					
تشبيكات ممنوح امتيازها					
تشبيكات يجري إنجازها					
تشبيكات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

الملحق 1

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة

الفترة من إلى

الملاحق "2"

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء من خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من إلى

الملاحق 3

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تسيّجات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّجات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيّجات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّجات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
		أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى

الملاحق 4

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (i)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تقييدات تحصيلات التنازل عن تقييدات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
		تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول تغير الأموال الخاصة

الملاحق 5^ة :

ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إعادة تقييم التثبيات					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إعادة تقييم التثبيات					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج					
الحصص المدفوعة					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

ملحق 6

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will تشبيكات معنوية تشبيكات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

ملاحظة 1 - يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 - يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملّة المذكورة في الملحق والتي تخص: عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك (...).

جدول خسائر القيمة في التثبيكات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will تشبيكات معنوية تشبيكات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

جدول المؤونات

ملحق 6^ن

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات الماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات الماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون منذ إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لاكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المديون الآخرون المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون المجموع					

الملاحق "6"

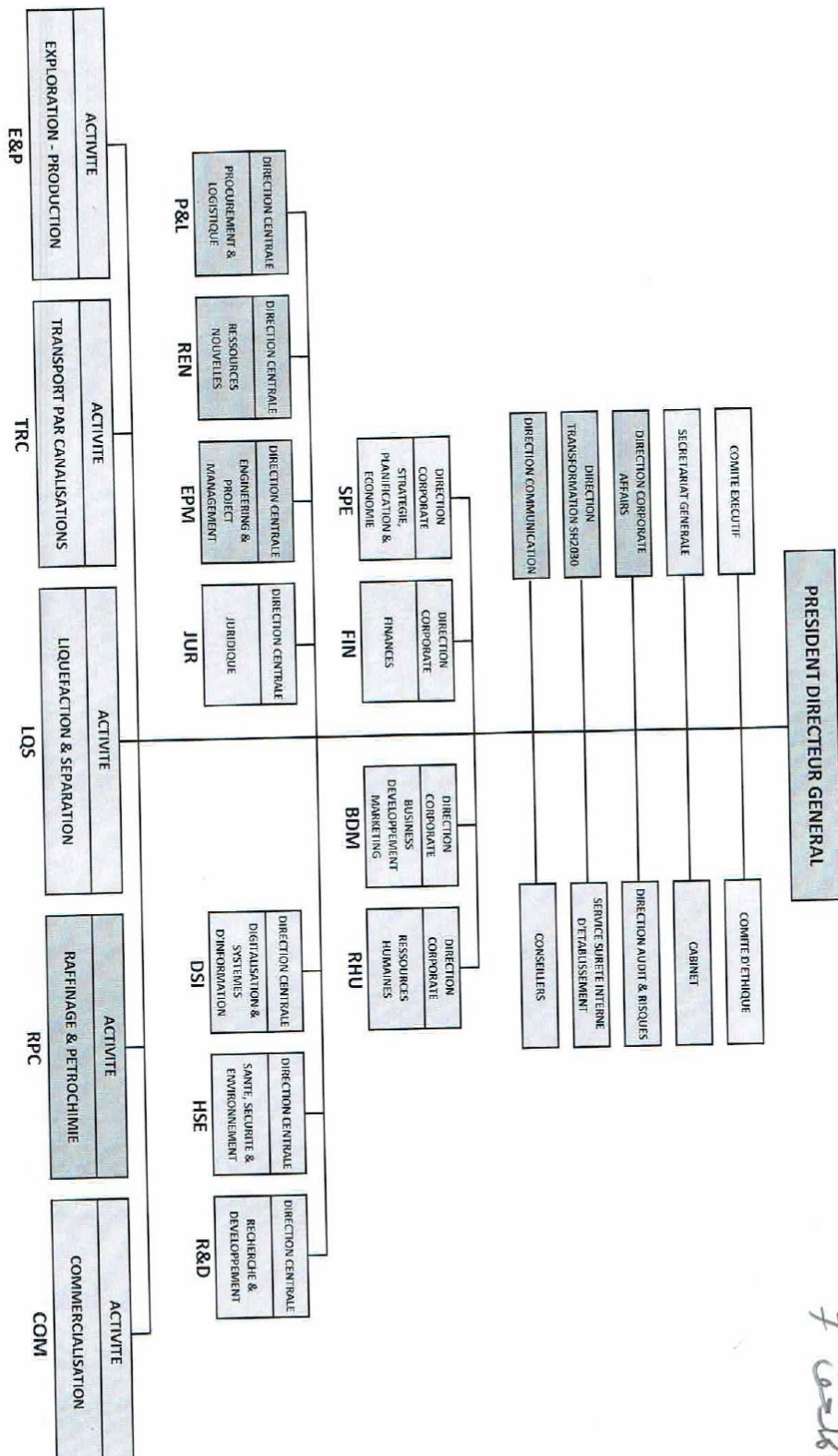
تملأج لجداول يمكن إيرادها في الملحق
تطور التثبيات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية منذ افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيات المعنوية التثبيات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

- ملاحظة 1 -** يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.
- ملاحظة 2 -** يسمح عمود "ملاحظة" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)
- ملاحظة 3 -** يجرأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات، إنشاءات".
- ملاحظة 4 -** يجرأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى "عمليات بيع"، "عمليات انفصال"، "عمليات الوضع خارج الخدمة".

ORGANIGRAMME DE LA MACROSTRUCTURE DE SONATRACH

N° 282/DG - Référence A-001 (R31) du 19 juin 2018

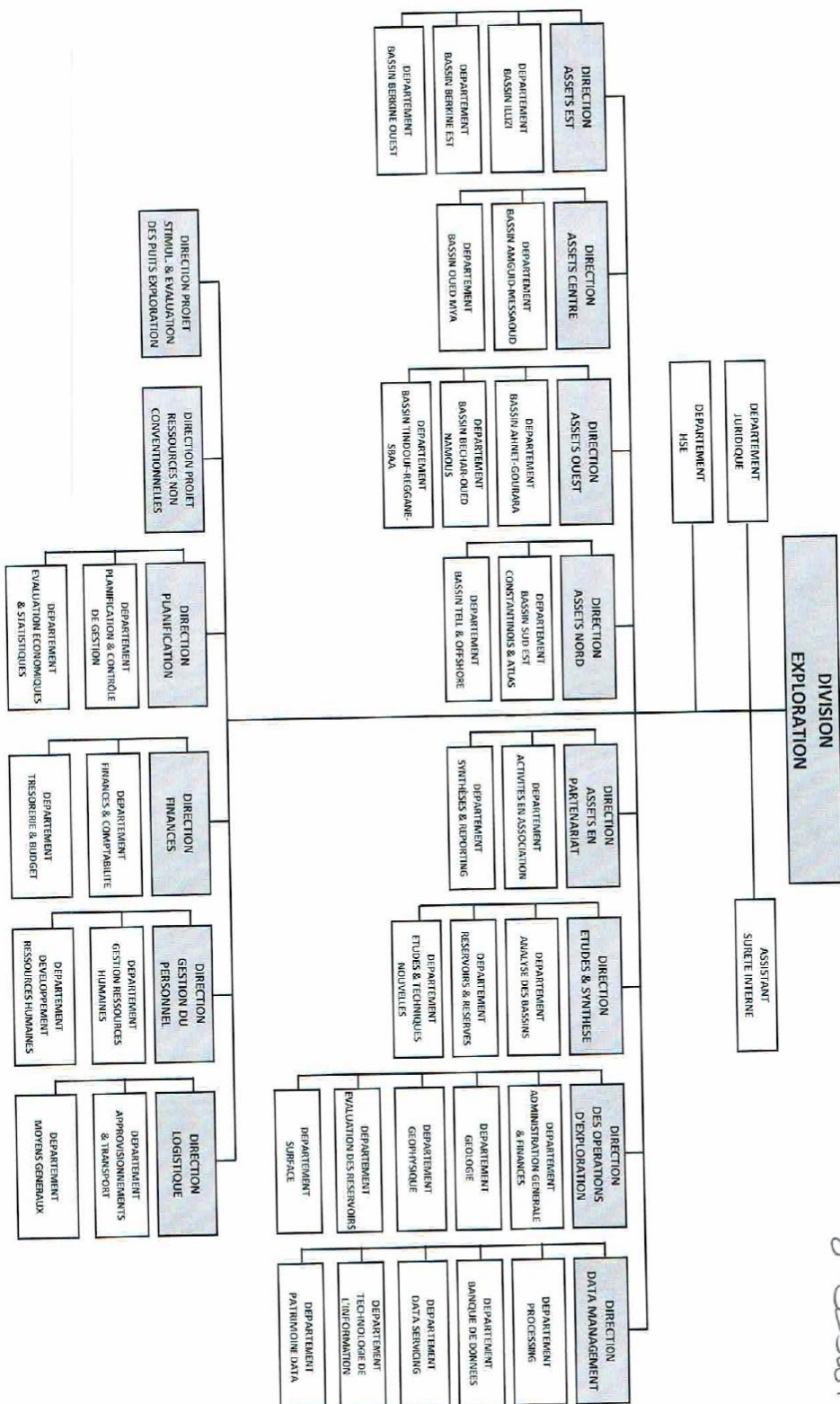


ORGANIGRAMME DE LA DIVISION EXPLORATION

ACTIVITE EXPLORATION - PRODUCTION

N° 295-DG
A-573 (R10)
du 01-06-2017

48 261



N
9
02/2021

DINAR ALGERIEN

BILAN EXERCICE 2020

sonatrach

BILAN ACTIF		N brut	N amort-prov	N net	N-I net
ACTIF NON COURANT	Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	1 762 049 145	1 549 584 126	212 465 019	321 069 998
	Immobilisations corporelles	2 382 034 543	1 984 033 111	398 001 432	409 913 430
	Terrains				
	Bâtiments				
	Autres immobilisations corporelles				
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours	414 377 271 496	114 354 929 064	300 022 342 432	289 425 787 481
	Immobilisations financières	213 967 302		213 967 302	240 486 105
	Titres mis en équivalence - entreprises associées				
ACTIF COURANT	Autres participations et créances rattachées				
	Autres titres immobilisés				
	Prêts et autres actifs financiers non courants	213 967 302		213 967 302	240 486 105
	Impôts différés actif	521 939 521		521 939 521	463 876 442
	TOTAL ACTIF NON COURANT	419 257 262 006	117 888 546 301	301 368 715 705	290 861 133 455
	Stocks et en-cours	44 270 572	21 644 185	22 626 387	24 790 213
	Créances et emplois assimilés	920 943 771	265 690 047	655 253 724	980 611 556
	Clients	244 413 659	244 207 445	206 214	8 424 813
	Autres débiteurs	673 334 667	21 482 602	651 852 065	959 469 028
	Impôts et assimilés	1 286 108		1 286 108	4 063 420
ACTIF COURANT	Autres actifs courants	1 909 337		1 909 337	8 654 295
	Disponibilités et assimilés	61 625 186		61 625 186	70 555 706
	Placements et autres actifs financiers courants				
	Trésorerie	61 625 186		61 625 186	70 555 706
	TOTAL ACTIF COURANT	1 026 839 529	287 334 232	739 505 297	1 075 957 475
TOTAL GENERAL ACTIF		420 284 101 535	118 175 880 533	302 108 221 002	291 937 090 930

29
9
6021

BILAN PASSIF		N net	N-1 net
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	56 960 188 459	46 001 338 618	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
comptes de liaison	344 496 063 383	316 256 363 049	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	287 535 874 924	270 256 024 431	
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (Différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 290 593 187	1 112 158 371	
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	1 290 593 187	1 112 158 371	
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés	12 719 174 590	19 955 559 767	
Impôts	14 189 058	6 930 640	
Autres dettes	548 409 242	607 417 721	
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIF COURANT - III	13 281 752 891	20 569 908 128	
TOTAL GENERAL PASSIF	302 108 221 002	291 937 090 930	

20 10-2021

DINAR ALGERIEN		BILAN EXERCICE 2021			
BILAN ACTIF		sonatrach			
BILAN ACTIF	Ecart d'acquisition (ou goodwill)	N brut	N amort-prov	N net	N-1 net
ACTIF NON COURANT	Immobilisations incorporelles	1 764 661 801,78	1 658 132 198,19	106 529 603,59	212 465 018,81
	Immobilisations corporelles	2 394 200 205,22	2 091 594 809,65	302 605 395,57	398 001 432,27
	Terrains				
	Bâtiments				
	Autres immobilisations corporelles				
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours	388 114 337 389,63	106 211 133 813,13	281 903 203 576,50	300 022 342 431,82
	Immobilisations financières	241 163 790,91		241 163 790,91	213 967 301,84
	Titres mis en équivalence - entreprises associées				
	Autres participations et créances rattachées				
ACTIF COURANT	Autres titres immobilisés	241 163 790,91		241 163 790,91	213 967 301,84
	Prêts et autres actifs financiers non courants	584 124 430,53		584 124 430,53	521 939 520,59
	Impôts différés actif				
	TOTAL ACTIF NON COURANT	393 098 487 618,07	109 960 860 820,97	283 137 626 797,10	301 368 715 705,43
	Stocks et en-cours	41 228 544,96	24 119 326,85	17 109 218,11	22 626 386,79
	Créances et emplois assimilés	359 099 319,30	256 033 492,34	103 065 826,96	655 253 724,33
	Clients	244 012 405,75	243 727 588,07	284 817,68	206 214,23
	Autres débiteurs	109 930 862,54	12 305 904,27	97 624 958,27	651 852 065,11
	Impôts et assimilés	819 669,40		819 669,40	1 286 108,46
	Autres actifs courants	4 336 381,61		4 336 381,61	1 909 336,53
ACTIF COURANT	Disponibilités et assimilés	220 549 373,87		220 549 373,87	61 625 185,52
	Placements et autres actifs financiers courants				
	Trésorerie	220 549 373,87		220 549 373,87	61 625 185,52
	TOTAL ACTIF COURANT	620 877 238,13	280 152 819,19	340 724 418,94	739 505 295,63
	TOTAL ACTIF				
	TOTAL GENERAL ACTIF	393 719 364 856,19	110 241 013 640,15	283 478 361 216,04	302 108 221 002,06

10 02/16

BILAN PASSIF		N net	N-1 net
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	- 15 163 152 972,06	- 56 960 188 458,57	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
comptes de liaison	288 563 365 613,58	344 496 063 382,51	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	273 400 212 641,52	287 535 874 923,94	
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (Différés et provisionnés)	3 792 735,28		
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 435 101 232,41	1 290 593 187,14	
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	1 438 893 967,69	1 290 593 187,14	
PASSIF COURANT			
Fournisseurs et comptes rattachés	8 016 778 161,27	12 719 174 590,02	
Impôts	8 430 988,80	14 169 058,47	
Autres dettes	614 035 456,75	548 409 242,49	
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIF COURANT - III	8 639 244 606,83	13 281 752 890,98	
TOTAL GENERAL PASSIF	283 478 351 216,04	302 108 221 002,06	

SONATRACH s.p.a		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS							EN DINARS
UNITE	DIVISION EXPLORATION BOUMERDES 2020	31 DECEMBRE 2020							
C/PTE	DESIGNATION	N			N-1			TOTAL	
		EXTERNES	INTERNIS	TOTAL	EXTERNES	INTERNIS			
70	Ventes et produits annexes	965 210,40	476,00	965 686,40	2 991 200,00	550 669,79	3 541 869,79		
72	Production stockée								
73	Production immobilisée	29 772 359 138,70		29 772 359 138,70	32 000 427 005,77		32 000 427 005,77		
74	subventions d'exploitation								
	1- PRODUCTION DE L'EXERCICE	29 773 324 349,10	476,00	29 773 324 825,10	32 003 418 205,77	550 669,79	32 003 968 875,56		
60	Achats consommés	31 030 590,91	476,00	31 031 066,91	37 333 536,79	550 669,79	37 884 206,59		
61	Service extérieurs	28 114 126 731,64	30 739 604 154,53	58 853 730 886,17	30 476 918 422,17	41 668 122 896,59	72 145 041 318,76		
62	autres Service extérieurs	140 995 205,09	3 009 303 918,11	3 150 299 123,19	727 370 829,43	4 969 355 832,91	5 696 726 662,35		
	2- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	28 286 152 527,64	33 748 908 548,64	62 035 061 076,28	31 241 622 788,39	46 638 029 399,30	77 879 652 187,69		
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)	1 487 171 821,46	33 748 908 072,64	32 261 736 251,18	761 795 417,37	46 637 478 729,51	45 875 683 312,13		
63	Charges de personnels	3 053 534 565,36		3 053 534 565,36	3 105 280 071,83		3 105 280 071,83		
64	Impôts,taxes et versements assimilés	15 282 426 508,59		15 282 426 508,59	11 944 751 270,11		11 944 751 270,11		
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	16 848 789 252,49	33 748 908 072,64	50 597 697 325,13	14 288 235 924,57	46 637 478 729,51	60 925 714 654,07		
75	Autres produits opérationnels	279 935 077,91	2 906 483 405,83	3 186 418 483,75	1 576 365 303,63	2 760 412 583,77	4 336 777 887,41		
65	Autres charges opérationnels	980 608 852,12	3 759 214 466,80	4 739 823 318,92	541 903 331,81	3 662 867 886,05	4 204 771 217,87		
68	Dotations aux amort/prov et pertes de valeur	6 399 541 121,84		6 399 541 121,84	7 895 444 309,18		7 895 444 309,18		
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	1 858 692 648,33		1 858 692 648,33	22 707 847 815,95		22 707 847 815,95		
	5- RESULTAT OPERATIONNEL	22 090 311 500,21	34 601 639 133,61	56 691 950 633,81	1 558 629 554,03	47 539 934 031,79	45 981 304 477,76		
76	Produits financiers	46 524 505,05		46 524 505,05	12 938 483,49		12 938 483,49		
66	charges financiers	36 285 312,31		36 285 312,31	118 731 616,27		118 731 616,27		
	6- RESULTAT FINANCIERS	10 239 192,75	-	10 239 192,75	105 793 132,79	-	105 793 132,79		
	7- RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT	22 080 072 307,46	34 601 639 133,61	56 681 711 441,07	1 452 836 421,24	47 539 934 031,79	46 087 097 610,55		
69/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires								
69/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	58 063 078,55		58 063 078,55	85 758 992,54		85 758 992,54		
	total des produits des activités ordinaires (c)	31 958 476 580,39	2 906 483 881,83	34 864 960 462,23	56 300 569 808,84	2 760 963 253,57	59 061 533 062,41		
	total des charges des activités ordinaires (d)	54 313 819 142,64	37 508 123 015,44	91 821 942 158,08	54 761 974 395,06	50 300 897 285,35	105 062 871 680,41		
	8- RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	22 355 342 562,25	34 601 639 133,61	56 956 981 695,85	1 538 595 413,78	47 539 934 031,79	46 001 338 618,01		
77	Eléments extraordinaire (produits)								
67	Eléments extraordinaire (charges)	3 206 762,72		3 206 762,72					
	9- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	3 206 762,72	-	3 206 762,72	-	-	-		
	10- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	22 358 549 324,97	34 601 639 133,61	56 960 188 459	1 538 595 413,78	47 539 934 031,79	46 001 338 618		

SONATRACH s.p.a		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS							EN DINARS
UNITE	DIVISION EXPLORATION BOUMERDES 2021	31 DECEMBRE 2021							
C/PTE	DESIGNATION	N			N-1			TOTAL	
		EXTERNES	INTERNIS	TOTAL	EXTERNES	INTERNIS			
70	Ventes et produits annexes		461 997,22		965 210,40	476,00	965 686,40		
72	Production stockée								
73	Production immobilisée	21 251 837 346,49		21 251 837 346,49	29 772 359 138,70		29 772 359 138,70		
74	subventions d'exploitation								
	1- PRODUCTION DE L'EXERCICE	21 251 837 346,49	461 997,22	21 252 299 343,71	29 773 324 349,10	476,00	29 773 324 825,10		
60	Achats consommés	25 371 702,37	89 430,64	25 461 133,01	31 030 590,91	476,00	31 031 066,91		
61	Service extérieurs	17 255 376 114,95	19 725 830 072,18	36 981 206 187,13	28 114 126 731,64	30 739 604 154,53	58 853 730 886,17		
62	autres Service extérieurs	188 615 967,21	2 438 870 480,73	2 627 486 447,93	140 995 205,09	3 009 303 918,11	3 150 299 123,19		
	2- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	17 469 363 784,53	22 164 789 983,55	39 634 153 768,07	28 286 152 527,64	33 748 908 548,64	62 035 061 076,28		
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)	3 782 473 561,97	22 164 327 986,33	18 381 854 424,36	1 487 171 821,46	33 748 908 072,64	32 261 736 251,18		
63	Charges de personnels	3 159 976 137,01		3 159 976 137,01	3 053 534 565,36		3 053 534 565,36		
64	impôts,taxes et versements assimilés	1 066 444 011,70		1 066 444 011,70	15 282 426 508,59		15 282 426 508,59		
	4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	443 946 586,75	22 164 327 986,33	22 608 274 573,07	16 848 789 252,49	33 748 908 072,64	50 597 697 325,13		
75	Autres produits opérationnels	650 636 670,24	690 955 098,96	1 341 591 769,20	279 935 077,91	2 906 483 405,83	3 186 418 483,75		
65	Autres charges opérationnels	857 422 267,79	803 358 757,65	1 660 781 025,45	980 608 852,12	3 759 214 466,80	4 739 823 318,92		
68	Dotations aux amort/prov et pertes de valeur	626 018 269,41		626 018 269,41	6 399 541 121,84		6 399 541 121,84		
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	8 485 892 737,39		8 485 892 737,39	1 858 692 648,33		1 858 692 648,33		
	5-RESULTAT OPERATIONNEL	7 209 142 283,68	22 276 731 645,02	15 067 589 361,34	22 090 311 500,21	34 601 639 133,61	56 691 950 633,81		
76	Produits financiers	15 770 201,75		15 770 201,75	46 524 505,05		46 524 505,05		
66	charges financiers	165 783 206,70		165 783 206,70	36 285 312,31		36 285 312,31		
	6-RESULTAT FINANCIERS	150 013 004,95	-	150 013 004,95	10 239 192,75	-	10 239 192,75		
	7-RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT	7 059 129 278,73	22 276 731 645,02	15 217 602 366,29	22 080 072 307,46	34 601 639 133,61	56 681 711 441,07		
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires								
693/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	58 392 174,66		58 392 174,66	58 063 078,55		58 063 078,55		
	total des produits des activités ordinaires (c)	30 404 136 955,87	691 417 096,18	31 095 554 052,05	31 958 476 580,39	2 906 483 881,83	34 864 960 462,23		
	total des charges des activités ordinaires (d)	23 286 615 502,49	22 968 148 741,20	46 254 764 243,69	54 313 819 142,64	37 508 123 015,44	91 821 942 158,08		
	8-RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (C-D)	7 117 521 453,39	22 276 731 645,02	15 159 210 191,63	22 355 342 562,25	34 601 639 133,61	56 956 981 695,85		
77	Eléments extraordinaire (produits)								
67	Eléments extraordinaire (charges)	3 942 780,43		3 942 780,43	3 206 762,72		3 206 762,72		
	9-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	3 942 780,43	-	3 942 780,43	3 206 762,72	-	3 206 762,72		
	10-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	7 113 578 672,96	22 276 731 645,02	15 163 152 972,06	22 358 549 324,97	34 601 639 133,61	56 960 188 458,57		

19 "C" 1

الحرف 13

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE DIVISION EXPLORATION BOUMERDES		
Rubriques	Exercice 2021	Exercice 2020
Flux de trésorerie provenant de activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	- 15 163 152 972,06	- 56 960 188 458,57
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	- 7 790 358 847,38	3 032 964 159,34
variation des impôts différés	- 58 392 174,66	- 58 063 078,55
Quote-part des subventions virées au résultat		
variation des stocks	3 042 027,14	- 424 633,22
variation des clients et autres créances	7 874 663,73	- 1 802 656,85
variation des fournisseurs	- 4 088 538 496,12	- 6 977 894 295,91
Plus ou moins-values de cessions nettes déimpôts		
Report a nouveau et comptes de liaisons	- 55 932 697 768,93	28 239 700 333,64
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	- 83 022 223 568,29	- 32 725 708 630,11
Flux de trésorerie provenant de opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	- 22 913 494 639,71	- 29 907 497 817,59
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	49 161 650 426,84	16 596 418 506,13
Acquisitions d'immobilisations financières	- 98 869 444,68	- 38 958 173,05
Cessions d'immobilisations financières	71 672 955,61	65 476 975,71
Subventions d'équipement et d'investissement		
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)		
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	26 220 959 298,06	- 13 284 560 508,79
Flux de trésorerie liés aux opérations financement		
variation des capitaux propres		
variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du résultat (n-1)		
Coupons et dividendes		
Reserves facultatives	56 960 188 458,57	46 001 338 618,01
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (c)	56 960 188 458,57	46 001 338 618,01
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	158 924 188,35	- 8 930 520,89
trésorerie d'ouverture	61 625 185,52	70 555 706,41
trésorerie de clôture	220 549 373,87	61 625 185,52
Indidence des variations de cours des devises (1)		
variations de trésorerie	158 924 188,35	- 8 930 520,89